

المجتمع المدني وسؤال التنمية المجتمعية المستدامة في السياقين الدولي

والوطني - مقارنة سوسيو-سياسية نقدية للمسار والرهانات -

Civil society and the question of sustainable societal development
in international and national contexts

- A critical socio-political approach to the path and stakes -

موسى لحرش

جامعة باجي مختار، عنابة، (الجزائر)، lahrechec@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2024/ 12/31

تاريخ قبول النشر: 2024/12/30

تاريخ الإستلام: 2024/11/30

ملخص:

يتموضع الانشغال المعرفي الذي تثيره هذه المساهمة العلمية - في حدود المجال المتاح لها- ضمن مسعى فكري يقظ مُنشأ فوق أرضية الإجابة على القلق المعرفي وأسئلته الملحة بشأن أهم القضايا المثارة في المجتمع بطاقة العقل المنظم والممنهج من أجل فهم حقيقتها أو الاقتراب أكثر من ذلك، ومنخرط في حقل سوسولوجيا النقد والمساءلة التي تقطع ابسولوجيا مع أنماط معينة من الطروحات المتسارعة المربكة والمكتسبات "المعرفية" الجاهزة والمختزلة.

إنه مسعى فكري يرمي في تدبره وتديره لفهم واع ونقد متبصر لواقع وبنية المجتمع المدني بمختلف تجلياته ومكوناته التنظيمية، ويتنزل في إطار مقارنة سوسيو-سياسية نقدية لمسار ورهانات العمل التطوعي المؤسسي في السياقين الدولي والوطني (الجزائري)، وذلك عبر محاولة اكتشاف البنى والشروط الحقيقية المتحركة في مأسسته وفي قيم ومقومات وآليات اشتغال الحقل الجمعي، باعتباره محركا وداعما أساسيا للتقدم المجتمعي، ولاسيما في إطار علاقته التفاعلية مع المحيط المجتمعي ضمن مسارات التنمية المجتمعية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني؛ العمل التطوعي؛ التنمية المستدامة؛ سوسولوجيا النقد والمساءلة؛ التدبير السياسي.

Abstract

The present scientific contribution raises the cognitive concern situated within an intellectual endeavor that aims, in its deliberation and management, to achieve a conscious understanding and insightful and penetrating criticism of the reality and structure of civil society in its various manifestations and organizational components. The study is located, within the framework of a critical socio-political approach; to the path and stakes of institutional volunteer work in the international and national (Algerian) contexts, through an attempt to discover the real structures and conditions that control the values, components, and mechanisms of the work of the associative field, as a basic driver and supporter of societal progress, especially within the framework of interactive relationship with the societal environment within the paths of sustainable societal development.

Keywords: Civil society; volunteer work; Sustainable development; Sociology of criticism and questioning; Political management.

1. مقدمة:

هناك معطى معرفي جوهري يتعين التأكيد عليه في سياق تعقل بنية موضوع هذه المساهمة العلمية والمفردات المشكلة للخطاب المعرفي المنتج فيها، ويتمثل في أن كلا من الدين والقبلية والأسرة يُعتبر، تقليدياً، أطر الانتماء والتنشئة التي يغترف منها الفرد معالم الموانسة والتطبيع الاجتماعي، ويستبطن مرجعيات شبكة العلاقات الاجتماعية وأنماط السلوك، وهي الفكرة ذاتها التي نجدتها كانت ثاوية وحاضرة بشكل معلن ومضمر وقوي في النص أو المتن الخلدوني، لاسيما في كتابه المشهور «المقدمة»، لذات السبب وللنتيجة المنطقية أيضاً لتلك الحاجة المتولدة لديه لحماية مختلف مصالحه في ظل مجتمع يشكل هو بذاته جزء منه {الاجتماع الإنساني ضروري لتحقيق المعاش (القوت) والتعاون والحصول على الأمن} ¹.

ومن المهم الإلماع ضمن هذا السياق أيضاً إلى أن دراسة التاريخ الاجتماعي من خلال تاريخ تطور وتشكل التشكيلات الاجتماعية تُفصح عن أن مظاهر تجمع الإنسان تطورت عبر سيرة تاريخية معينة من شكل بسيط شمل حياة الأسرة إلى العشيرة ثم إلى القبيلة تبعها طبعاً المورفولوجي ومضمونها الثقافي ومجالها الجغرافي وما تمثله العصبية فيها كركيزة أساسية ومنبعاً للفعل التاريخي في مسار تأسيس الدول ودوامها وزوالها²، ثم إلى شكل آخر أكثر تعقيداً وتطوراً ظهر في صورة مؤسسات ذات هيكل تنظيمي لجماعة بشرية، سواء كان هذا التطور في البناء أو الدور أو الوظيفة، وخاصةً فيما يتعلق بالتخصّص المتزايد للوظائف، وهذا أمر يُصاحب التطور المتزايد للبناء، على مستوى كلي أو جزئي في كل المجتمعات، لا سيما عندما تتغير وظائف نُظُم مُعيّنة، أو يُعاد تحديد الأدوار فيها.

ولا شك أن مؤسسات المجتمع المدني بمختلف تجلياتها ونشاطاتها - والتي تتوسط أو تملأ المجال العام الممتد بين الأسرة كمؤسسة اجتماعية والدولة كمؤسسة سياسية سلطوية³ - تعتبر أحد هذه المؤسسات التي حظيت باهتمام كبير من قبل الباحثين على اختلاف توجهاتهم وتياراتهم الفكرية والإيديولوجية، بل أن مختلف الأدبيات في حقول علم الاجتماع والسياسة والتاريخ وحقول العلوم الإنسانية بصفة عامة، التي قاربت الفعل والفاعل الجمعي (The act and the associative actor) على حد سواء، تجمع بأن هناك اليوم نزوع عالمي باتجاه تكثيف حضور المجتمع المدني بمختلف مؤسساته وتعزيز أدواره في الجهود التنموي أملتته ظروف ومعطيات كثيرة، لاسيما في ظل تطور الظروف المعاشية والصحية والتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية والتقنية المتسارعة التي تقف أحياناً الحكومات في مختلف الدول عاجزة عن مجابتهاتها لوحدها، وهذا في الوقت الذي يتمتع فيه المجتمع المدني بمختلف تنظيماته على المستوى الميداني بقدرة تعبوية كبيرة على إنعاش مشاركة المواطنين في الفعل الإنمائي والحياة العامة بكل

ارادة وطوعية، وفي تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر سلبا في حياتهم، ومن ثمة في تحقيق أهداف تنمية مستدامة، وفي تطوير مشاريع تنمية بحكمة جيدة في مختلف المجالات.

ضمن هذا السياق التصوري الاستراتيجي - المرتكز على المنظور السوسيو - سياسي كخلفية للتحليل والتفسير - يتموضع الانشغال المعرفي الذي تثيره هذه المساهمة العلمية - في حدود المجال متاح لها - وذلك كامتداد للنقاش الدائر حول أهداف وأدوار ووظائف المجتمع المدني بمختلف مكوناته ومؤسساته، وأيضا حول قيم ومقومات وآليات اشتغال الحقل الجمعي، باعتباره محركا وداعما أساسيا للتقدم المجتمعي، ولاسيما في إطار علاقته التبادلية والتفاعلية مع المحيط المجتمعي ومسارات التنمية البشرية الثقافية والصحية المتخذة، حيث يتم تسليط الضوء هنا - بشكل مركز - على مسار تطور المجتمع المدني في السياق العالمي، وكذا العُروج على إحدى تجلياته / مكوناته التنظيمية المتمثلة في الجمعيات الناشطة عبر العالم في الحقل الثقافي الصحي كمثال توضيحي لا أكثر - اعتباراً لما يسمح به مجال التحليل - وذلك بكونها تنظيمات فاعلة له في حقل العمل التطوعي المؤسسي، على خط تحقيق أهداف تنمية مستدامة.

وفي الحالة الجزائرية بالذات سيتم التركيز على السيرة التاريخية لنشأة الحركة الجموعية وتبلورها على مستوى الفكر والممارسة، وبالتحديد في ما يتعلق بسؤال علاقة المجتمع المدني بالصحة، انطلاقا من مرحلة ما قبل الاستقلال (المرحلة الاستعمارية)، ومرورا بمرحلة الاستقلال، لاسيما في حقبة التسعينات التي عرفت فيها الحركة الجموعية في الجزائر وضعاً جديداً.

2. المجتمع المدني وأفق تحقيق تنمية مجتمعية مستدامة من خلال العمل التطوعي: نحو البحث في سياقات المؤسسة والاشتغال

يستفرد العمل التطوعي بحيز أساس من اهتمامات الدارسين على اختلاف مشاربهم الفكرية، وقد ارتبط مضمونه بمفاهيم كـ «المجتمع المدني» و«المنظمات الأهلية» و«التنمية المستدامة»، وذلك بالنظر إلى أهميته في تفعيل حركة المجتمع ضمن مختلف خطوطه التنموية عبر سد الثغرة في نشاط الدول والهيئات أو التنظيمات الاجتماعية، وكذا في تنمية الإحساس لدى المتطوع ومن تقدم إليه الخدمة بالانتماء والولاء للمجتمع، فضلا عن تقوية الروابط الاجتماعية بين فئاته المختلفة من خلال تحقيق التعاون والتكافل الاجتماعيين. وبهذا فقد أضحت التطوع يشكل مظهرا من مظاهر المشاركة الإيجابية ليس في تقديم الخدمة فقط، وإنما أيضا في رسم وتوجيه السياسات التي تقوم عليها التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية الرسمية ومتابعة تنفيذ برامجها التنموية وتقويمها بما يعود على المجتمع ككل بالفائدة في مختلف مجالات الحياة.

وفيما يلي سنحاول تسليط الضوء بشكل مركز على سيورة العمل التطوعي في صورته العامة وولوجه مرحلة المستوى المؤسسي في إطار ما يعرف بمنظمات المجتمع المدني الدولية، الأهلية والمدنية، وهذا ضمن العناصر التالية:

1.2 نشأة العمل التطوعي والشروط المجتمعية التاريخية المتحركة في تطوره:

يجدر التأكيد في هذا السياق بأن البعض يعتقد خطأ بأن العمل التطوعي وجد مع بروز مؤسسات المجتمع المدني، فعلى الرغم من أن تلك المؤسسات عملت على مأسسة العمل التطوعي، إلا أن العمل التطوعي ذاته ظهر قبلها، فهو " ظاهرة اجتماعية متأصلة في ثقافة كل مجتمع تُسيّجها وتشحذها منظومة من القيم والمبادئ والأخلاقيات⁴ والمعايير والأعراف والقواعد، سواء تعلق الأمر بالمجتمعات المسلمة أو غير المسلمة، عبر مختلف المناطق الجغرافية بالعالم والزمن التاريخي الطويل الذي مرت به.

فمن المهم الإشارة في هذا الصدد إلى أن الإنسان قد عاش في قديم الزمن حياة بسيطة، مستفيدا في ذلك مما هو متوفر في الطبيعة، وعندما طرأ على المجتمع الإنساني تغييرا وتحولا على مستوى بنائه الاجتماعي من البسيط إلى المركب، وأخذ تيار المدنية طريقه إليه عبر سيورة تاريخية معينة، انفتح واقعه على بعض المشكلات المجتمعية التي لم يشهدها في السابق. وكان من نتائج ذلك أن عمد الإنسان إلى التفكير في حلها نهائيا، أو على الأقل التخفيف من حدتها، بتوفير الخدمات الاجتماعية الضرورية لحياته وتدعيمها، والتي يعتبر التطوع أحد الأدوات الأساسية المحققة لها⁵. ولقد تطورت هذه الخدمات بدورها بتطور المجتمعات تاريخيا، وارتقى مدلولها وتوسع مع ارتقاء الإنسان فكريا وحضاريا، وتعددت أساليبها وطرائقها مع تعدد حاجات الإنسان وتعقدتها في مختلف جوانب حياته، وأضحت مختلف الثقافات تتمن العمل التطوعي للأفراد الذين تطوعوا بمجهودهم ومالهم، وتقدمهم على غيرهم في المنزلة الاجتماعية. ويفهم من ذلك أن هناك العديد من الاعتبارات الثقافية التي تقدم المتطوع على غيره، لارتباط ذلك بمفهوم العطاء والخبر، وهو ما يلمس أيضا في تعاليم الديانات السماوية: الإسلام، المسيحية، واليهودية، وكذا الفلسفات الإنسانية: كالكنفوشيوسية والهندية، باعتبار أن ممارسته ذلك يعد جزءا من العبادات التي دعت إليها⁶.

فتاريخيا يمكن القول - بشكل مركز طبعاً - أن العمل التطوعي في الحضارات الإنسانية شهد حضورا لافتا، لا سيما عندما لجأ قدماء المصريين إلى الاستقرار على مستوى ضفاف النيل، حيث تشكلت في هذا الزمن التاريخي بعض المجتمعات الصغيرة بالخصوص في الصعيد وعلى دلتا النيل، ومنذئذ بدأت بذلك الحركة الإنسانية ومظاهر الحياة الاجتماعية، وبالتالي بعض مظاهر الخدمة الاجتماعية كتقديم القرابين في مواسم معينة وتوزيع الغذاء على المحتاجين. كما دلت الصور والرسوم والنقوش الموجودة على جدران معابد قدماء

المصريين وقبورهم على أن العمل الاجتماعي التطوعي المتمثل في مساعدة الفقراء وإقامة الملاجئ لليتامى والمسنين كان موجوداً لديهم، حيث كان المواطنون العاديون يقدمون مساعداتهم وتبرعاتهم من محاصيل الأرض ومنتجات المواشي للمعابد لتوزيعها على المحتاجين بمعرفة الكهنة⁷.

في مقابل ذلك سجل أيضاً في المجتمع اليوناني - رغم التفاوت الاجتماعي الذي كان يطبعه وتشدد الفلسفة اليونانية والسلطة المغالاة الممارسة عليه - اقتناع الحكام في ذلك الوقت بأن سلامة المجتمع هي من سلامة الأفراد وصحة أجسادهم. ومن ثمة برزت فكرة رعاية الأطفال والمحافظة عليهم من أجل الحفاظ على استمرارية الدولة، فضلاً عن تقديم بعض الإعانات للمحتاجين، وإقامة الملاجئ والمؤسسات الاجتماعية لإيوائهم، وتعليم الأيتام الذين تأثروا جداً بعد الحروب، ومساعدة المتضررين من الكوارث والحرائق والزلازل والسيول⁸. والملاحظ في هذا الصدد أن الغالب على هذه الحضارة قيام الدولة نفسها بالرعاية الاجتماعية للمواطنين من خلال ميزانيتها الخاصة.

وأما بخصوص العمل الاجتماعي التطوعي عند الرومان فقد كان منحصراً في طبقة النبلاء والأشراف. ذلك أنه، أمام الظروف الاجتماعية الصعبة التي خلفتها الحروب التي دخلت فيها الدولة الرومانية من أجل توسيع إمبراطوريتها (كزيادة عدد اليتامى والأرامل ومصابي الحرب والعجزة)، كان يتعين رعاية هؤلاء ومساعدتهم، ومن هنا ظهرت بعض التوجهات الإنسانية كمساعدة طبقة النبلاء والأغنياء للمعوزين والمحتاجين بالقمح وغيره، لاسيما عند اشتداد القحط⁹.

هذا ولقد شكل العمل الخيري التطوعي في الحضارة الإسلامية أيضاً ميزة أساسية من ميزات المجتمعات الإسلامية، وذلك بالنظر إلى كون الإسلام - كنسق من المعتقدات والممارسات - استبطن منظومة قيم تؤكد على الأعمال الخيرية، كما ورد ذلك في العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة. فعلى سبيل المثال - وليس الحصر - جاء في القرآن الكريم قوله تعالى:

- " وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ " ¹⁰.

- " فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ " ¹¹.

- " فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ " ¹².

كما ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله:

- " الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله أو القائم الليل الصائم النهار " ¹³.

- " مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى " ¹⁴.

فضلا عن ذلك يسجل من ناحية تاريخية أيضا أن العمل التطوعي في أوروبا قد ارتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي كان يعيشها المجتمع. فعلى الرغم من التطور الذي أحدثته الثورة الصناعية في العملية الإنتاجية في أوروبا، ولاسيما في بريطانيا خلال القرن الثامن عشر، إلا أنها أفرزت في المقابل العديد من المشكلات الاجتماعية أهمها البطالة والفقر، وهو ما دفع بالمجتمع الإنجليزي للتفكير بشكل جدي وعملي في حل هذه المشكلات، فكانت تلك بداية الأعمال الاجتماعية التطوعية بالشكل المؤسسي، بعدما تميزت في بدايتها - بإنجلترا وغيرها من الدول - بالموسمية والمبادرات المتشعبة لترتقي وتتوسع مع مرور الوقت آخذة طابعا مؤسساتيا معترف به قانونا في دساتير ومواثيق الدول والهيئات العالمية والإقليمية، وتطال مختلف المجالات الحياتية للمجتمع، وذلك بمسميات متنوعة (كالتنظيمات الأهلية، المنظمات غير الحكومية، منظمات المجتمع المدني) أطلق عليها في مشروع «جونز هوبكنز» تسمية القطاع الثالث، في مقابل القطاعين العام والخاص¹⁵.

والجدير بالذكر في هذا الإطار أيضا أن الاهتمام بالعمل التطوعي قد تعاضم مع مرور الوقت وارتبط بجملة من المبررات الأساسية ترجعها الباحثة «ثناء فؤاد عبد الله» أساسا إلى كون أن البرامج أو الاستراتيجيات التنموية المتنبئة من قبل عدد من السط لم تفرز إلا نتائج متواضعة مقابل الأهداف الكبرى المتوخاة، فضلا عن أن التنمية المجتمعية تستوجب قبل كل شيء الاهتمام الخاص والأولي بتنمية الطاقات البشرية عبر تجسيد ما يعرف بالمشاركة الاجتماعية الفاعلة على المستوى المحلي. وضمن هذا السياق شددت على أن هذه المشاركة هي كل لا يتجزأ في تطبيقه، حيث لا يمكن تدعيمها والأخذ بها على مستوى النشاط الاقتصادي وتغيبها على المستويين الآخرين السياسي والاجتماعي¹⁶.

وانطلاقا من هذا التصور الذي تتقعد في إطاره دلالة العمل التطوعي وأهميته في تحقيق الحكامة التنموية وتجاوز مختلف إشكالات التنمية المؤجلة أو المتعثرة كما وكيفاء، عمدت الكثير من دول العالم إلى الاهتمام به بشكل أكثر، وذلك عبر دعم المنظمات غير الحكومية والجمعيات التطوعية، " ويدل على ذلك كثرة عدد مؤسسات العمل التطوعي غير الحكومية. ففي نهاية القرن الماضي شهد العالم ازديادا ملحوظا في عدد الهيئات الأهلية التطوعية التي تساهم في التنمية الشاملة، حيث بلغ عدد المنظمات غير الحكومية في الثمانينات حوالي (50) ألف منظمة وهيئة تعمل في مختلف الميادين التنموية، أما عدد الأفراد المستفيدين من خدمات هذه المنظمات والهيئات فيمثلون حوالي 100 ألف نسمة في البلدان النامية..."¹⁷.

إن هذا الدور المميز للعمل التطوعي بشقيه الفردي والمؤسسي، جعل منه ركيزة أساسية في بناء المجتمع ونشر التماسك الاجتماعي بين أفراد، إضافة إلى أنه أصبح يشكل أحد أهم العناصر الفاعلة في

العملية التنموية، من خلال ما يفتح به على مفاهيم وسلوكات ومبادرات إنسانية تنموية كالتضامن وتقديم المساعدات لتحقيق التكافل الاجتماعي ومحاربة الأمية والتربية على المواطنة الإيجابية ومواجهة الفقر والأمراض والتوعية الصحية والبيئة¹⁸، وغيرها من المبادرات والنشاطات التي تتم على أهمية هذا العمل الاجتماعي في عملية التنمية الشاملة، وهو ما قاده بطبيعة الحال إلى أن يبلغ مرحلة المستوى المؤسسي على الصعيد العالمي.

والحال أنه بناء على أهمية العمل التطوعي أيضا في تفعيل حركة التنمية بالمشاركة، فقد " طرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أواخر عام 1967 برنامج متطوعي الأمم المتحدة، وفي شهر ديسمبر من عام 1968 تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (2460) الذي دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى دراسة إمكانية إنشاء هيئة دولية للمتطوعين، وفي يناير (جانفي) من عام 1971 أقر تشكيل البرنامج بالقرار رقم (2659)، كما أقرت الجمعية العامة في هذا القرار المبادئ التوجيهية لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة"¹⁹.

وضمن هذا السياق، تجدر الإشارة أيضا إلى أنه على الرغم من ازدياد حصة قطاع العمل التطوعي الحيوي من إجمالي المساعدات الدولية في مختلف المجالات، غير أنه قد سجل تراجع في نشاط هذا الأخير والفاعلين ضمنه في السنوات الأخيرة على المستوى الدولي، حيث انخفض عدد المتطوعين من 250 مليون متطوع إلى 100 مليون متطوع، ما دفع ذلك الأمم المتحدة بأن تدعو في مختلف تقاريرها إلى أن تكون سنة 2001 سنة دولية لتفعيل العمل التطوعي والدفع به إلى الأمام وتكثيف كل الجهود في إطار ندوات ومؤتمرات وورش العمل من أجل استقطاب المتطوعين ووضع البرامج التي تساهم في تحقيق الأهداف المتوخاة²⁰، استنادا إلى المبادئ المتفق عليها.

2.2 العمل التطوعي والمنظمات الأهلية: رهان تدبير الأزمات وإنعاش المشاركة الاجتماعية في تفعيل التنمية (دوليا وعربيا)

تمثل المنظمات الأهلية الإطار المؤسسي أو المحضن التنظيمي الذي يستوعب مختلف فئات المجتمع على خط تحقيق أهدافها وانتظاراتها، ليس في مجال تقديم الخدمات فحسب، وإنما أيضا في مجال التوعية المجتمعية وتوجيه ورسم السياسات التي تقوم عليها المؤسسات المجتمعية والمشاركة الفعلية في متابعة تنفيذ برامجها وتقويمها بما يعود على المجتمع ككل بالنفع²¹، مثلما أكد على ذلك «تقرير برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين»²² وحثت عليه مخرجات مؤتمر «الدور التكاملي للمنظمات غير الحكومية والحكومية والدولية في التنمية المستدامة» المنعقد في مارس قطر سنة 2002²³. ولأجل ذلك نفهم ونتعقل أيضا ذلك الاهتمام

المتزايد من فترة زمنية إلى أخرى بالعمل التطوعي على مستوى العالم، من قبيل قيام منظمة الأمم المتحدة بطرح «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» في عام 1976، ثم بعد ذلك «برنامج تطوعي الأمم المتحدة» في عام 1986، إلى جانب إقرارها تاريخ 5 ديسمبر يوما عالميا للتطوع، وذلك تيمنا واعترافا منها بالأهمية المحورية للدور الكبير الذي من شأن العمل التطوعي أن يؤديه بفعالية في مختلف خطوط التنمية المجتمعية، فضلا عن القرار الذي اتخذته الجمعية عام 1997، والذي جاء متوجا للاهتمام الرسمي للمجتمع الدولي بالعمل التطوعي في كل المجالات، وتمثل ذلك في اعتماد عام 2001 كعاما دوليا للمتطوعين. حيث يكرس الجهد خلاله على زيادة الاعتراف بالعمل التطوعي من جانب حكومات العالم وإشراك المتطوعين النشطين على المستوى الفردي والجماعي في المجهود التنموي وتكريمهم، فضلا عن تيسير سبل الخدمة التطوعية لفائدة مختلف فئات المجتمع على قاعدة التنسيق مع مختلف مكونات العملية التنموية وفواعل التدبير التنموي المشترك (الهيئات الرسمية للدولة، القطاع الخاص)، وربط جسور التواصل البناء بين المنظمات التطوعية المحلية والعالمية بهدف اكتساب الخبرات ونقل التجارب الناجحة، وأيضا استقطاب المزيد من المتطوعين، لا سيما من الفئة الاجتماعية المؤهلة لتعزيز النشاط الكفؤ في المجال التطوعي²⁴ والمساعدة في سد العجز الموجود في بعض المهارات التي يحتاجها المجتمع.

وعلى المستوى الإفريقي والعالم العربي تحديدا، يسجل اهتمام معلن عنه (في حدود الخطاب الرسمي) بالعمل التطوعي. إذ قدر - على سبيل المثال - عدد الجمعيات التطوعية الوطنية والدولية في «زيمبابوي» بـ 1500 جمعية سنة 1985، وفي «النيجر» بـ 288 جمعية، وفي «كينيا» بـ 30 ألف جمعية بحجم أعضاء يفوق المليون شخص²⁵ حسب التقديرات المفصّل عنها سنة 1990. كما شهدت الجمعيات أو المنظمات التطوعية انتشارا أيضا في الوطن العربي وتنوعا في النشاطات التي تعكف عليها، حيث تتقدمها في هذا السياق النشاطات التي تتعلق بالمساعدات الخيرية، ثم تليها النشاطات ذات الصلة برعاية الأطفال، وبعدها النشاطات في مجال الخدمات الصحية، وكذا النشاطات الثقافية والأدبية وتلك المتعلقة بالشباب والنساء والتنمية ضمن الفضاء المدني والريف، غير أن معظم المنظمات التطوعية كان ينشط في المدن بنسبة 70% مقابل 30% منها في الريف، ويغلب البعد الخيري على الخدمات التي تقدمها ممثلا في المساعدات المالية والعينية²⁶.

ومع نهاية القرن الماضي، وبالنظر للتطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة العربية، عرف العمل التطوعي حركية ونشاط أكثر، حيث انخرط في مسعى تحمل جزءا من أعباء الدولة والدور النوط به كفاعل اجتماعي مشارك في المجهود المجتمعي ضمن مجالات كثيرة نحا: مكافحة الفقر ورعاية الأسرة والطفولة

والمسنين والمشردين والتأهيل والتدريب والإغاثة²⁷، فضلا عن محاولة إنعاش المشاركة الاجتماعية في تفعيل التنمية، لا سيما على المستوى المحلي، وتحسين البنية التحتية والشروط البيئية والصحية للمواطنين.

وعموما، فإنه يتعين التأكيد في ضوء ما سبق بأن العمل الاجتماعي التطوعي - لاسيما في إطار المنظمات الأهلية وجمعيات المجتمع المدني - يعد من أهم الوسائل المستخدمة للمشاركة في النهوض بمكانة المجتمعات في عصرنا الحالي وتفعيل حركة التنمية الشاملة فيها، ومن ضمنها التنمية الصحية.

3. الحركة الجمعوية في الجزائر وأنموذج العمل التطوعي المؤسسي في الحقل الثقافي الصحي: السياقات والتفسيرات

سؤال الفعل الجمعوي وتطوره نوعيا وكميا في المجتمع الجزائري يقتضي حفرا منهجيا ومعرفيا يتجاوز التصورات العجلى فيما يتعلق ببعض الخطات التاريخية والأحداث المرجعية والمعطيات ذات الخصوصية، والتي يمكن في ضوءها تلمس بداياته الفعلية ومختلف التحولات التي طالته سواء على المستوى التنظيمي أو على مستوى آليات الاشتغال، وهو ما يتحقق إلا بالعودة للسياق العام الذي تولد فيه الفعل الجمعوي والعمل التطوعي المؤسسي في بعض الفترات التاريخية للجزائر، ومختلف رهاناته على خط تفعيل عملية التنمية والمساهمة في حل مشكلات المجتمع الاجتماعية، الثقافية، المهنية، وخاصة تلك المرتبطة بالجانب الصحي.

1.3 السيرة التاريخية لنشأة الحركة الجمعوية في الجزائر: خلاصات فعل التأسيس

تفصح القراءة سوسيو-تاريخية للحركة الجمعوية في الجزائر على أنها مرت بمراحل كبرى، نلخصها في

الآتي:

أ- مرحلة ما قبل الاستقلال:

يقف المحقق في المسار التاريخي للحركة الجمعوية - وبعيدا عن الانحياز الرؤيوي المستغرق حصرا في الجانب القانوني - على معطى سوسيو ثقافي وأنثروبولوجي هام جدا، يتمثل في تجدر هذه الأخيرة في فضاء ومفردات وبنية الموروث الاجتماعي والثقافي لمختلف فئات المجتمع الجزائري قبل وأثناء الاستعمار الفرنسي للجزائر، وهذا بهدف تحقيق بعض الغايات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، عبر آليات التضامن والتكافل الاجتماعيين أو عن طريق بعض التنظيمات التقليدية التي تعبر بشكل أو بآخر عن الدور التواصلية الذي يتسم به المجتمع المدني في الوقت الحالي، مثل: " الزوايا والجماعات الدينية والعشائرية المختلفة التي (اشتغلت) السلطات الفرنسية على دراستها وفهم أنظمتها وتسييرها واستغلالها كوسيلة للتحكم في المجتمع للسيطرة عليه "²⁸، بالإضافة إلى الجمعيات التعاونية الأهلية التي كانت تنشط في المجال الخيري والمنفعة العامة، وفي حدود ما يسمح به قانون السلطات الاستعمارية الفرنسية تفاديا لما يمكن أن يشكل خطرا على جودها في

الجزائر. وفي هذا الإطار يؤكد «أحمد توفيق المدني» بأن ما كان مسموح به في هذا المجال، وفي هذه الفترة من تاريخ المجتمع الجزائري هو " إنشاء جمعيات تعاونية أهلية في كل منطقة بلدية، ويكون مركز الجمعيات في مركز العمالة أو مركز العمالة الثانوية، وتكون لها فروع في كل منطقة بلدية، و (المحافظ Le préfet) هو الذي يسمى رئيسها بطلب من المجلس أو اللجنة البلدية، وأمين مال الجمعية يجب أن يكون القابض البلدي، وعندما تتأسس الجمعية يجب أن يعرض قانونها على (الجهة الوصية) ويصادق عليه، ووظيفة هذه الجمعيات هي إعانة الأهالي الفلاحين الفقراء"²⁹.

واللافت للنظر في هذا السياق هو أن هذه الجمعيات كانت تعرف في بداياتها بـ «الجمعيات الاحتياطية»، نظرا لطبيعة النشاطات التي تقوم بها والمتمثلة في جمع كميات القمح والشعير، وتحويلها إلى مخازن احتياطية لمواجهة احتياجات السكان خلال السنوات التي يشتد فيها الفقر على السكان. فضلا عن ذلك أنه كان على الذي يريد الانخراط في هذه الجمعيات أن يلتزم في مقابل ذلك بدفع حصة من حصاده السنوي إلى الجمعية، ليتشكل بذلك رأس مال كل جمعية من مجموع الحصص التي يساهم بها المنخرطين، غير أن هذه الجمعيات لم تدم طويلا واختفت مع نهاية القرن التاسع عشر، وعمدت السلطات الفرنسية بعد ذلك إلى تعويضها بجمعيات أخرى مهمتها (من الناحية النظرية) تقديم القروض والمساعدات العينية للفلاحين³⁰، لكن هذه الأخيرة لم تنشط كثيرا بسبب الموقف العدائي للفلاحين الجزائريين لها، حيث رأوا فيها آنذاك أداة لتكريس وتمرير مشروع الإدارة الفرنسية في مختلف البلديات.

ومع بداية القرن العشرين، وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى، ظهرت الحركة الجمعوية في الجزائر بلمح جديد على مستوى نشاطاتها يتميز بالتنوع والنزوع للاستقلالية عن السيطرة الفوقية للحكومة الفرنسية، وتزامن ذلك مع جهود كبيرة قام بها رواد الحركة الإصلاحية والنهضة في الجزائر. وفي هذا الصدد يؤكد الباحث في علم التاريخ «أبو القاسم سعد الله»: "... إن معظم الجمعيات والنوادي التي ظهرت لأول مرة كانت خلال العشرية الأولى من هذا القرن (القرن العشرون)، أما قبل ذلك فلم يكن يوجد سوى نوعين من الجمعيات المدعومة من طرف الحكومة العامة أيضا، وهي الجمعيات الخيرية التي تتولى الإشراف على توزيع المساعدات الخيرية والصدقات على الفقراء في المدن، والثانية هي جمعيات الاحتياط التي تتألف عادة من المزارعين لحماية الفلاحين في السنوات العجاف"³¹.

ونظرا لكون الجزائر كانت خاضعة في هذه الفترة للسيطرة الاستعمارية بمختلف قيودها القانونية، فقد طبقت على الجمعيات القوانين الفرنسية، وعلى رأسها قانون 1901 المتعلق بالجمعيات، والذي " يعد الإطار الأساسي لكافة التنظيمات سواء في فرنسا أو مستعمراتها، والذي يحدد كيفية إنشاء وتسيير وحل

الجمعيات. وهو قانون انتخب عليه في فرنسا في 1901/07/01 يمنح الحق للأفراد في المجتمع بتشكيل جمعية. هذا القانون الشهير كان بمثابة منظم وموضح لمبدأ حرية الجمعيات³²، وفي ضوءه عمد الجزائريون إلى تكوين عدة جمعيات ذات أهداف متنوعة. كما ازداد عدد الجمعيات وتنوعت نشاطاتها مع بداية الثلاثينات من القرن العشرين، حيث عمد الجزائريون إلى تأسيس جمعيات لأصحاب المهن والموظفين في المؤسسات، وأخرى رياضية تخفي وراءها العمل الوطني (ك «الجمعية الرياضية القبائلية»)، وذلك بدعم من طرف الحركة الوطنية. وفي سياق الدعوة إلى إصلاح المجتمع الجزائري، ظهر أيضا نوع جديد من الجمعيات (وهي الجمعيات الدينية) ك «جمعية الشباب الإسلامي» ل «تيزي وزو» والتي تم التصريح بها بتاريخ 20 فيفري 1934، وكذا «جمعية الإصلاح» ل «مدينة دلس» والتي تم تسجيلها بتاريخ 20 نوفمبر 1931³³، ومثل هذا النوع من الجمعيات وغيرها التي توالى من بعد ساهم بشكل أساس في تشكيل الوعي وتنميته لدى العديد من المواطنين الجزائريين، وذلك بهدف رفض كل أدوات ومساغي طمس الشخصية والثقافة الإسلامية والوطنية، وفي الوقت نفسه خدمة العمل النضالي الذي يندرج في سياق الحركة الوطنية، وانسيابية أخباره وتوجهاته داخل المجتمع الجزائري. وفي هذا الصدد يؤكد الباحث «عمر دراس» بقوله: أن هذه التنظيمات المضادة " للتواجد الاستعماري، نشطت وناضلت داخل الجمعيات الرياضية والثقافية على وجه الخصوص، فتحوّلت معظم هذه الجمعيات إلى حركة اجتماعية كرسّت جهودها للالتزام بالنضال السياسي والأيديولوجي؛ إذ أصبحت تدريجيا (ومع مرور الوقت فيما بعد طبعاً) مصدراً معتبراً لتمويل حركة التحرر الوطني من مناضلين عسكريين وأطر سياسية داخل مختلف الأحزاب والنقابات الجزائرية³⁴.

والحال تنطبق أيضا على «جمعية العلماء المسلمين الجزائريين» سنة 1931، والتي قاومت الاستعمار عبر تركيزها على قضايا التعليم، وتكريس الهوية الثقافية الإسلامية المخالفة للمجتمع الفرنسي، وكذا «الكشافة الإسلامية الجزائرية» سنة 1936، و «جمعية الهلال الأحمر الجزائري» سنة 1957، فضلا عن الأحزاب السياسية - كإحدى مؤسسات المجتمع المدني - التي تشكلت في ظل الأوضاع نفسها مثل: «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» و«حزب الشعب الجزائري» و«حزب جبهة التحرير الوطني»، والتي قاومت الاستعمار الفرنسي وقادت البلد إلى الاستقلال السياسي.

ب- مرحلة ما بعد الاستقلال:

يجدر التأكيد في هذا الصدد إلى أن الحكومة الجزائرية الجديدة (الحكومة الأولى بعد الاستقلال السياسي في 5 جويلية 1962)، اعتمدت أول دستور للبلاد سنة 1963، وقد نص هذا الأخير في المادة 19 منه على ضمان الدولة لحرية تأسيس الجمعيات، إلا أن الحزب الحاكم آنذاك (حزب جبهة التحرير

الوطني) شدد في مؤتمره الأول سنة 1964 على التأكيد بأن تعدد الأحزاب لا يؤثر بشكل فعلي على توفر الديمقراطية والحرية في البلد، والأمر نفسه أيضا بالنسبة لتعدد النقابات، حيث أن التعدد من شأنه أن يؤثر على (المصلحة العامة) للعمال. ولذلك فإن الإطار أو «الجهاز المعبر عن طموحات الجماهير» - باستعارة مفردات الخطاب النضالي هنا- هو «الحزب الواحد الطليعي»، وحتى يتمكن هذا الأخير من «تعبئة الجماهير» ينبغي عليه تأطير فئات العمال، الفلاحين، الشباب، والنساء، قدماء المجاهدين وأبناء الشهداء في منظمات وجمعيات تعمل تحت وصايته ووفق توجيهاته وأهدافه الوطنية³⁵.

ومن هذا المنطلق والتبرير المقدم أصبحت لا حاجة آنذاك لوجود منظمات أو جمعيات توازي في نشاطاتها نشاطات الدولة أو تكملها، حتى أن إدراجها ضمن ما يعرف بمؤسسات المجتمع المدني كان يحمل - في تقدير السلطة- شيئا من المبالغة والتعسف. ولذلك فقد كانت هذه المنظمات الجماهيرية أو الجمعيات تفقدت إلى الكثير من حرية التفكير والتخطيط والتعبير والمبادأة، بل إنها كانت عبارة عن مؤسسات تابعة لأجهزة الدولة، وهو ما يمكن الوقوف عليه أيضا من خلال نصوص الميثاق الوطني الجزائري لسنة 1976، والذي يشير إلى أنه: "تخضع المنظمات من حيث سيرها الداخلي لقوانينها الأساسية وأنظمتها التي يجب أن تتفق مع إيديولوجية حزب جبهة التحرير الوطني وتوجهاته ونصوصه الأساسية. وإذا كان الحزب يلعب إزاء المنظمات الجماهيرية دور الحافز والموجه والمراقب، فإن عليه أن لا يضعف إمكانيات المبادرة لديها، فضلا عن أن يحل محلها، وبناء على ذلك يتحتم أن يتولى مناضلون من الحزب المسؤولية داخل هذه المنضّمات ابتداء من مستويات معينة"³⁶.

ويستنتج من كل ذلك أن المجتمع الجزائري بمختلف مكوناته، وبعدها كان خاضعا لسيطرة الاستعمار، أضحى في فترة ما بعد الاستقلال مباشرة تحت وصاية الحزب الواحد، والذي سيطر بدوره أيديولوجيا وسياسيا على تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني (ومن ضمنها الجمعيات)، وحال دون تأسيس أي تنظيم أو جمعية لا تتماشى مع مبادئه وتوجهاته وأهدافه. وما زاد من صعوبة تأسيس الجمعيات وضمور نشاطها المجتمعي أيضا في هذه الفترة بالذات هو عدم إصدار قانون جزائري خاص بالجمعيات، على اعتبار أن أغلب هذه الجمعيات سواء كانت تلك التي كان نشاطها ذو طابع خيري أو رياضي أو ترفيهي .. بقيت تنشط في إطار القانون الفرنسي السابق الصادر سنة 1901.

والملاحظ في كل ذلك أن هذا المعطى كان في مرحلة جديدة اتسمت بعدة شعارات محمولة من قبل السلطة تؤكد على بناء دولة وطنية بمشاركة الجميع في التنمية على مختلف الأصعدة المجتمعية، وتكون بديلا فعليا للدولة الرأسمالية الاستعمارية (فرنسا)، غير أن هذا لم ينجز على أرض الواقع بشكل كبير وفي جميع

المستويات، ما جعل السلطة غير قادرة عن "عن تقويض البنى الاقتصادية والاجتماعية الرأسمالية الموروثة من عهد الاستعمار، وعن بناء قاعدة اقتصادية واجتماعية متحررة من الاستغلال والتبعية، بحيث تكون فيها السيطرة .. لجماهير العمال والفلاحين الفقراء والفئات الوسطى"³⁷.

ويتضح من كل ذلك أن التجربة التنموية المتبعة خلال هذه الفترة قد أثبتت تعثرها وعبرت " بشكل قوي على تناقضات البناء الاجتماعي واضطراب الخطط التنموية المعتمدة بعد الاستقلال من طرف الحكومات المتعاقبة، والتي لم تحقق الأهداف المرجوة منها على أرض الواقع"³⁸، على اعتبار أنها قامت من حيث منطلقاتها وخططها على اشتراكية وهمية، وتأسست على بنى فوقية سيطر فيها الحزب الواحد على النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي مقصيا بذلك فكرة المشاركة الاجتماعية الواسعة في التنمية والتعددية والحرية الجموعية.

وضمن هذا الإطار يوضح الباحث «نبيل عبد الفتاح» مخاطر هذا الانغلاق الفوقي السلطوي وانعكاساته على تنمية المجتمع ومساحات العمل المدني، حيث يقول: "إن العقل السياسي التسلطي يزرع اليأس في وسط أوسع القطاعات الاجتماعية، وعندها يزدهر اليأس واللامبالاة الجماعية بالسياسة والفعل الاجتماعي، يتوارى العقل الناقد، رمز الوجود الإنساني والسياسي الحي وراء ضجيج الغوغائية السياسية المهنية والاجتماعية التي تحركها الجاهلية السياسية والشهوات التسلطية والقمعية في الحكم أو المعارضة أو مساحة العمل المدني"³⁹.

إلى جانب هذا، وضمن السياق نفسه، تجدر الإشارة أيضا فيما يتعلق الإطار التنظيمي للحركة الجموعية في الجزائر، أن هذه الأخيرة بقيت خاضعة في إطارها العام إلى القانون المشار إليه سابقا، وذلك إلى غاية سنة 1970، حيث تم سن أول تشريع جزائري يتعلق بالجمعيات، ويتمثل في الأمر رقم 71/79 المؤرخ في 03 ديسمبر 1971، غير أن هذا الأمر كان أثره الإيجابي محدود في مجال حركة الجمعيات ونشاطاتها، لأنه كان يمنع تأسيس أية جمعية ترى السلطة في نشاطاتها مساس بـ «الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد»، كما أن أي تعديل للقانون الأساسي أو لمقر الجمعية كان يتوجب - من زاوية هذا الأمر - أن يخضع للموافقة المسبقة للهيئة الرسمية التي أعطت الموافقة، وهو ما جعل في الواقع الجمعيات تابعة سياسيا واجتماعيا - مثلما هو في السابق - للحزب الواحد ومقيدة بشكل كبير من جانب حريتها في المشاركة في تنمية الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والصحية للمجتمع.

وهكذا، فقد استمر الوضع على حاله بالنسبة للحركة الجموعية إلى أن بدأت إرهابات التغيير في المجتمع الجزائري تظهر جليا خلال ما يعرف بـ «الربيع الأمازيغي» في أبريل 1980، حيث أدرج منتسبو

«الحركة البربرية» مطالبهم ضمن مطالب حقوق الإنسان والديمقراطية، و " بتاريخ 25 ديسمبر 1985 أعلن رئيس الجمهورية عن تمسكه بدوره بمبادئ حقوق الإنسان، لكن أكد كذلك تمسكه بالحزب الواحد، وفي سنة 1986 أعلن رئيس الجمهورية عن عدم خشيته من قيام هيئة تتكفل بما سماه حقوق الإنسان⁴⁰. ومن هنا تأسست «الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان» وبعض الجمعيات النسوية - بشكل غير معهود سابقا - خارج إطار جبهة التحرير الوطني، وقد شكلت بذلك النواة الأولى للمجتمع المدني في الجزائر في مرحلة ما بعد الاستقلال.

وفي خضم التعثر الديمقراطي الذي شهدته الجزائر باتجاه فسح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني (خاصة الجمعيات)، وبالنظر أيضا إلى الوضع العام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المتردي، شكلت أحداث 05 أكتوبر 1988 منعرجا جديدا في مسار الدولة والمجتمع الجزائري. وفي هذا السياق يقول الباحث الاجتماعي «عنصر العياشي»: أن " أهم ما ميز النظام السياسي والمؤسسي للجزائر عشية تلك الانتفاضة هو أنه كان على درجة متقدمة من الانحلال والتفكك، ومهددا بالانحيار نتيجة لوضعية معقدة تداخلت فيها عدة عوامل أهمها: وجود تباين اجتماعي صارخ، و(السلطوية) السياسية للنخبة الحاكمة، والإثراء الفاحش لأقلية محمية، إضافة إلى تهميش وإقصاء غالبية المجتمع (خاصة فئة الشباب الذين يمثلون 75% من السكان) عن كل القرارات الحاسمة في الحياة السياسية والاقتصادية للمجتمع"⁴¹. ومن هنا فإن هذه الأحداث هيأت لتشكيل مجتمع مدني أوسع، كانت من أهم تطلعاته المشاركة الطوعية والحرية ضمن الحركة الجموعية في مختلف مجالات التنمية المجتمعية. كما أن هذه الأحداث دفعت أيضا بعدد من الجمعيات الممثلة لحقوق الإنسان وحركة الصحفيين واللجنة المناهضة للتعذيب وغيرها للضغط على السلطة من أجل أن تقوم بإصلاحات شاملة تراعي مصالح كل الفئات الاجتماعية، وذلك تماشيا مع أهداف التنمية الوطنية. وهكذا، فأمام هذا الوضع العام المتردي، وما يضاف إليه من تعثر للنموذج الاشتراكي المعتمد في التنمية، وعدم قدرة الدولة على الوفاء بتلبية احتياجات المواطنين الأساسية - وذلك على مختلف الأصعدة المجتمعية (الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والسياسية والصحية...) - وجد النظام السياسي في الجزائر نفسه مدعوا للتفكير وإعادة النظر في أحكام الدستور للتكيف مع الأوضاع الجديدة، ما قاده في النهاية إلى تبني دستور معدل في مواد الدستور السابق في سنة 1989، حيث تراجع فيه عن مبدأ الحزب الواحد وهيمنته على التشريع في البلد، كما نص فيه على ضرورة حماية حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية للمواطنين. والملاحظ هنا أنه "رغم أن هذا الدستور قد حرر بصورة سريعة وتحت ضغوط اجتماعية وسياسية، فإنه أحدث ثورة في تاريخ المؤسسات الجزائرية، لأنه لأول مرة يعترف بالحق في تأسيس جمعيات،

لا سيما ذات الطابع السياسي (المادة 40 منه)⁴². ومن ثمة فقد استمدت الحركة الجمعوية شرعية دستورية، ما ساهم ذلك في بروز العديد منها وبأشكال واهتمامات متنوعة، منها ما يلي:

- الجمعيات النسائية الخيرية: وقد كان اهتمامها منصبا حول اندماج المرأة الجزائرية في مختلف نشاطات المجتمع وترقيتها علميا وثقافيا ومساعدتها على تجاوز وضعية الفقر⁴³.

- الجمعيات والاتحادات النسائية: والملاحظ على هذه الجمعيات أن أغلبها ينشط تحت وصاية الأحزاب المعارضة كـ «الاتحاد النسائي» التابع لحركة مجتمع السلم و «الاتحاد النسائي» التابع لجهة القوى الاشتراكية و «الاتحاد النسائي» التابع لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وغير ذلك، مع العلم أن هناك جمعيات أخرى تنشط تحت وصاية الدولة أو السلطة السياسية الحاكمة كـ «الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات (UNFA)» والذي كان خاضعا لتنظيميا لحزب جبهة التحرير الوطني.

- جمعيات حقوق الإنسان: وهي تلك التي تركز في تدخلاتها على الملف الحقوقي للمواطنين مثل الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، فضلا عن جمعية المساواة أمام القانون والمرصد الجزائري لحقوق الإنسان⁴⁴.

- الجمعيات الثقافية: وتشمل صنفين من الجمعيات: الصنف الأول كان ينشط في مجال الدفاع عن اللغة العربية، ومن أبرز ممثليه «الحركة العربية الجزائرية»⁴⁵. وأما الصنف الثاني فقد كان ينشط في مجال الحفاظ على «الهوية البربرية»، ومن أبرز ممثليه «الحركة الثقافية البربرية»⁴⁶، فضلا طبعاً عن وجود جمعيات أخرى تهتم بالوضع الثقافي العام وتنتشر في مختلف مناطق البلد..

- الجمعيات التطوعية: وقد ارتبطت نشأتها بعدة تطورات شهدتها الجزائر بفعل التحولات في التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي عاشها المجتمع بعد أحداث أكتوبر 1988، وهذا ما قاد التطوع إلى ولوج مرحلة المستوى المؤسسي في مختلف المجالات بشكل أكثر من ذي قبل. إذ لوحظ في هذا السياق ارتفاع عدد الجمعيات التطوعية من 12 ألف جمعية سنة 1989 إلى 40 ألف جمعية مع نهاية السنة الموالية⁴⁷.

يحدث هذا في ظل ظرف تاريخي شكلت فيه - كما سبقت الإشارة إلى ذلك من قبل - أحداث 05 أكتوبر 1988 منعرجا جديدا في مسار الدولة الجزائرية، حيث اضطرت السلطة إلى وضع دستور جديد (فيفري 1989) أقر بحريات التعبير وإنشاء الجمعيات والأحزاب، وعلى إثر ذلك صدرت عدة قوانين جديدة من بينها قانون 31/90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات، كخطوة هامة

في مجال الاعتراف بحرية العمل الجماعي⁴⁸. ويمكن تفسير هذا المسعى "الرسمي" لتطوير العمل التطوعي المؤسسي من خلال الأبعاد التالية:

***- البعد السياسي:** لقد أظهر الخطاب السياسي وممارسات تدبير الشأن العام التي شهدتها الجزائر بعد الاستقلال، والتميزت بهيمنة وصاية الحزب الواحد على مختلف نشاطات المجتمع، أنها كانت خاطئة من حيث المنطلقات، لأنها صادرت حرية التعبير والمشاركة الفعلية في التنمية، وبذلك "أصبح الجميع مع بداية التسعينات يرى أن الحزب الواحد يؤدي بالضرورة إلى اختناق الحريات الفردية والجماعية"⁴⁹، وهو ما دفع بفئات عريضة من المواطنين - في ظل ظروف ومعطيات متشابكة - إلى التعبير عن تذرهم من ممارسات السلطة. وفي هذا الشأن يرى الباحث الاجتماعي «عنصر العياشي» أن "نقطة الضعف الأساسية للنظام، وبالذات في الثمانينات، هي نقطة فقدانه للشرعية بخاصة وأن قاعدته التقليدية (الشرعية التاريخية والثورية) قد أضحت بدون معنى لدى الغالبية التي يمثلها جيل من الشباب المولود بعد الاستقلال، إضافة إلى قيام النظام السياسي على القوة، بفعل الصراع الذي وقع بين المجموعات المتنافسة على السلطة منذ نهاية حرب التحرير"⁵⁰.

والحال أن مثل ردود الفعل هذه من المواطنين فرضت على السلطة تقديم بعض التنازلات، من بينها إعادة النظر في تحديث الحركة الجموعية وفق مقاربة جديدة.

***- البعد الاقتصادي:** لقد خلق تعثر التجربة الاشتراكية في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر قناعة بضرورة إصلاح النظام السياسي وإعادة النظر في توجهاته وممارساته التي أدت إلى استنزاف ثروات وطاقت البلاد من دون إحداث تنمية حقيقية، وعمق في المقابل أيضا من الفوارق الاجتماعية، ما جعل النفوذ والثراء محتكران لدى فئة معينة فقط من الجزائريين⁵¹. وفي ظل هذه الأجواء عمدت السلطة إلى التخفيف من حدة المعارضة بإدخال تعديلات على النظام التشريعي يسمح (نظريا) بموجبها لمؤسسات المجتمع المدني أن تمارس دورها في الفعل التنموي الوطني بشكل حقيقي.

***- البعد الاجتماعي:** ويتضمن عوامل متشابكة ومتداخلة فيما بينها نذكر منها: الارتفاع المتزايد لعدد السكان، والذي وصل إلى 26 مليون نسمة سنة 1992، وذلك في مقابل أيضا انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين الجزائريين، لاسيما مع تدهور قيمة الدينار وضعف قدرة الدولة على خلق مناصب عمل جديدة، أو على الأقل المحافظة على المناصب المتوفرة بسبب قلة إمكانيات الاستثمار من جهة (بحسب المقاربة الرسمية لمشكلة البطالة في البلد والتي ارتفعت نسبتها من 20 % إلى 30 % خاصة بين الشباب)، وكذا إعادة

هيكله المؤسسات العمومية من جهة أخرى، والتي تتطلب في الكثير من الأحيان التقليل من عدد العمال⁵².

وهكذا، فإنه بناء على الحثثات السابقة يمكن القول في هذا الصدد أن كل هذه العوامل مجتمعة ساهمت بشكل أو بآخر، وبقدر أو بآخر، في تبرير إصدار قانون 31/90 لـ 4 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات، والذي عمدت السلطة فيه إلى إدخال تعديلات على التشريع الخاص بالجمعيات، مؤكدة فيه على مسائل نذكر منها ما يلي⁵³:

- الإقرار بحرية تأسيس الجمعيات ونشاطاتها في مختلف المجالات.
 - رفع القيود الإدارية والبيروقراطية على العمل الجماعي.
 - تيسير إجراءات التأسيس مع التزام السلطات المعنية بالمدة المحددة قانونا فيما يتعلق بدراسة الملفات المعروضة عليها، وفي الوقت نفسه ضرورة مراعاة مؤسسي الجمعيات بعض الالتزامات التنظيمية، والتي ترتبط في الغالب بلزوم تمتع المنخرط بالجمعية بكل الحقوق المدنية والسياسية، ولم يسبق له وأن تبني موقفا أو ارتكب سلوكا يمس بمصلحة الوطن.
 - تحديد القواعد القانونية المرتبطة بحماية مبدأ تأسيس الجمعيات وحلها كحق اللجوء إلى الطعن، جعل صلاحية حل الجمعيات بيد السلطة القضائية بدل الهيئات الإدارية.
- ويتجلى هكذا بوضوح - وذلك طبعاً من ناحية نظرية- أن السلطة قد حاولت التقليل من حدة الاحتقان الاجتماعي عقب أحداث أكتوبر 1988 بتشجيع المواطنين على تأسيس جمعيات تنشط في مختلف الميادين، وهو المسعى الذي سار في خطه أيضاً دستور 1996 وتم التنصيص عليه في الفقرة الثانية من المادة 43، والتي جاء فيها: "تشجيع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية"⁵⁴، ما يفهم أنها تعد شريكا اجتماعيا مهما في تنفيذ برامج وخطط التنمية المجتمعية الشاملة (الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصحية)، وفي المساهمة بالتكفل الفعلي بالاحتياجات الأساسية للمواطنين في مختلف الميادين، ومنها ما يتعلق بالجانب الصحي مثلا. ويندرج ذلك في إطار مسعى اعتماد آليات الديمقراطية التشاركية ومبادئ الحوكمة المفتوحة على المحيط المجتمعي عبر إشراك المجتمع المدني بمختلف تنظيماته أو مؤسساته في تفعيل عملية التنمية والمساهمة في حل مشكلات المجتمع الاجتماعية، الثقافية، المهنية، بما فيها تلك المرتبطة - على السبيل لا الحصر - بالجانب الصحي من خلال مشاركة أوسع للمواطنين ضمن إطار مؤسسي منظم في إرساء أرضية الحماية الاجتماعية وفي التغطية الصحية الشاملة وفي التكفل الاستعجالي بصحة المرضى المصابين بأمراض مستعصية ومزمنة، وفي نظام النفاذ إلى العلاج على وجه الخصوص، وفي تبني «سياسات

القرب «Proximity Policies» من أفراد المجتمع للتوعية بالأمراض المستعصية كأمراض السرطان، وتعزيز عمليات التشبيك والتعاون وتبادل الخبرات بين الاطراف الفاعلة للمجتمع المدني من أجل تحقيق تلك الاهداف.

والحال أنه لا يمكن فهم التطورات التي شهدتها العمل الجماعي في الجزائر مع مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي، ولا سيما في مجال التوعية الصحية مثلا، دون ربطها أيضا - ولو على مستوى الخطاب التنموي المعبر عنه رسميا - بالمناخ العام والدينامية التي شهدتها المجتمع المدني الدولي، في سياق مجابهته للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والصحية المتزايدة، وعلى رأسها الأمراض المزمنة والمستعصية، وكذا فكرة ضرورة تجاوز المقاربة الفوقية، المركزية في ملء «الخصاص الديمقراطي» والتخفيف من أشكال عجز السياسات التنموية الرسمية، لا سيما تلك المرتبطة بالتنمية الاجتماعية والصحية لأفراد المجتمع.

وإذا كان السياق التشريعي المشار إليه آنفا قد حكم لحظة الميلاد التاريخية للجمعيات المستقلة في الجزائر «ما بعد المرحلة الاستعمارية»، فإنه وعلى ذات المنوال يمكن اعتباره بادرة أمل تُنظر إليها من قبل البعض - على خط تحقيق الديمقراطية التشاركية الحقيقية وقيم الحرية وحقوق الإنسان والتكافل الاجتماعي - بأنها تحكمت وتدخلت في ازدياد ميلاد جمعيات عديدة لاحقا ناشطة في عدة مجالات تهم الحياة العامة المجتمع الجزائري⁵⁵ الذي كان يعيش خصاصا ملحا في كل خطوط التنمية المجتمعية، حيث تشير على سبيل المثال الإحصاءات الرسمية في الجزائر الواردة عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمران إلى أن هذه الأخيرة بلغت حوالي (108940) جمعية عام 2019، تنشط في مختلف المجالات، أبرزها مجال الخدمات الصحية (945 جمعية ناشطة في مجال الصحة والطب)⁵⁶، حيث من المفترض أنها تعنى هنا في الإطار العام الذي يحكم فلسفتها ورسالتها العملية بالسلامة والصحة العامة لأفراد المجتمع إيماناً بأن مبدأ الصحة حق للجميع، وذلك من خلال تنظيم برامج إعلامية توعوية وتحسيسية حول مختلف الأمراض وخصوصا منها شديدة الانتشار في البلد للرفع من المستوى الصحي العام للمواطنين، وتأطير وتوعية المرضى بنوعية وطبيعة أمراضهم من أجل فهم أكثر لهذه الأمراض، والتعاون مع الجهات المختصة ومختلف المتدخلين في هذا المجال من أجل إعطاء أولوية لتعزيز الأنماط الصحية وبلورة أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مجال الصحة للجميع. وكل ذلك يُفترض أنه يتم في إطار مقاربة عميقة ووازنة لا تنظر إلى النسق الصحي من منظور أحادية الجانب، بل تنظر إليه من منظور بنيوي؛ أي كنسق متداخل مع مكونات ومناحي الحياة الأخرى، مثل الشروط والظروف الاجتماعية والعوامل الاقتصادية والمستوى التعليمي والذهني للأفراد.

ولكن هذا الأمل الذي كان مُعززا بشكل أكثر بصعود معتبرا للفاعلين غير الحكوميين (الجمعيات) وغير المتحيزين في قلب الحياة الجموعية خلال التسعينات من القرن الماضي لم يُفرز في الواقع مع مرور الوقت مجتمع مدني قوي، مستقل وقادر على الإسهام بكيفية ملموسة وفعالة في الجهود التنموي الشامل، وفي ديمقراطية النقاش العمومي بالبلاد حول مختلف القضايا، ومن ضمنها القضايا المتعلقة بالسلامة والصحة العامة لأفراد المجتمع، لا سيما مع تدهور الوضع الاقتصادي العام للبلد، وتفاقم المشكلات الاجتماعية (كالفقر، البطالة، وضعف منظومة الخدمات الصحية ..)، وبرز الاضطرابات الأمنية، وحدوث مع مرور الوقت انكماش كبيرا للنشاط الجموعي في هذه الفترة بالذات، ليدخل بذلك هذا الأخير "مرحلة انحصار جديدة لنشاطه، وأصبحت مختلف التنظيمات في حالة انسداد الأفق السياسي وتزايدت الضغوطات على الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني"⁵⁷ التي وجدت نفسها تعاني التصلب البيروقراطي والتقييد.

ذلك أن هذا الإطار التشريعي تضمن في مواضع كثيرة من مواده آليات لضمان سيطرة السلطة الإدارية على مؤسسات المجتمع المدني، ومن ضمنها الجمعيات الناشطة في الحقل الثقافي الصحي، وقد كان لذلك أكبر الأثر في الحد من قدرتها الميدانية على إنعاش مشاركة المواطنين في الفعل الإنمائي والحياة العامة بكل إرادة وطوعية، وكذا من إمكانيات نموها.

والواقع أنه أمام هذه العراقيل والصعوبات التي شهدتها المجتمع المدني في الجزائر بعد صدور القانون رقم 31/90 المتعلق بالجمعيات ومباشرة العمل بمقتضاه، والتي حالت دون تعزيز حضوره البارز في هيكلة وشكل الدولة الحديثة، بما كان يمكن أن يساهم به في تجسيد مختلف المشاريع المبرجة وتقديم الكثير لسؤال التنمية المجتمعية وتحسين نوعية الحياة بالنسبة لمختلف فئات المجتمع، مثلما هو الحال في الجانب الصحي، لجأت السلطة فيما بعد إلى تعويضه بالقانون⁵⁸ (رقم 06/12) المؤرخ في 12 جانفي 2012، وهو الإحداثية القانونية الجديدة التي أتت كمحاولة من جانب السلطة لاستيعاب تطورات الأوضاع الخارجية المضطربة (المتملمة) في المنطقة العربية خصوصا (بما سمي لدى البعض بأحداث الربيع العربي خلال أواخر العام 2010 ومطلع العام 2011)، وأيضا الداخلية في هذه الفترة التاريخية بالذات والتعامل معها بلغة الامتصاص الناعم لأي احتقان مجتمعي متوقع، وذلك بتمكين الفاعلون الجمعيون من أن يضطلعوا بمسؤوليات جديدة كانت إلى وقت قريب حكرا على الهيئات الرسمية.

فدور الجمعيات في منظوق نص القانون الجديد المنظم لها، لم يعد يُنظر له - على مستوى الخطاب الرسمي - مثلما هو الحال في الماضي مقتصرًا على بعض التنشيط الخيري أو السوسيو - ثقافي المناسب الضيق المخن بالتبعية للسلطة الإدارية، وإنما أضحي عملية من خلالها تصبح الجمعيات تمثل أداة للتنمية المجتمعية

بمختلف أبعادها، ومؤسسات للتوعية والتحسيس والتثقيف، وفضاء للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان، ومجالا للتحفيز العلمي وللتضامن والتكافل في مجالات عدة كمجال خدمات الرعاية والتغطية الصحية الشاملة التي تركز قيم الشمولية والإنصاف في المجتمع؛ وهي مقاربة تراهن على انخراط جميع الفاعلين الجمعيين في تفعيل جميع سياسات وبرامج التنمية وترقية الأنشطة، لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخييري والإنساني، وذلك بحسب ما ورد في المادة الثانية من هذا القانون، والتي عرّفت الجمعية كما يلي:

"تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدية لمدة زمنية محددة أو غير محددة. ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من اجل ترقية الأنشطة، لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخييري والإنساني"⁵⁹.

والى جانب ذلك، فقد تمت إضافات أخرى على قانون الجمعيات بتخصيص باب ينظم نشاطات الجمعيات الدينية والجمعيات ذات الطابع الخاص كالوداديات، المؤسسات، الجمعيات الطلابية والرياضية (الباب الرابع)⁶⁰، فضلا عن باب آخر يتعلق بشروط الترخيص للجمعيات الأجنبية لتتمكن من الإقامة على التراب الوطني وتدير نشاطاتها (الباب الخامس)⁶¹.

وبخلاف ما تم ذكره من إضافات (نظريا) على القانون الجديد، فإنه في جوهره وحيثياته الأخرى ظل بمثابة إعادة صياغة لقانون 31/90 المتعلق بالجمعيات، وأكثر من ذلك فإن المشرع قد عمد عبره إلى تشديد الرقابة على العمل الجمعي بما لا يتساق مع بنود الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر والتي شددت على مبدأ حرية العمل الجمعي⁶².

2.3 حجم الحركة الجمعوية في الجزائر وملامح ممارسة نشاطاتها: بين التأطير الإداري والتدبير

السياسي

لقد تم فيما سبق بيان أن مسار تأسيس الجمعيات في الجزائر لم ينطلق مع بداية «الاستقلال السياسي»، حيث يمكن الوقوف على بصماته في عهد الاحتلال الفرنسي، وإن كان ذلك بشكل ضيق ومحتشم جدا، نظر للإكراهات التي كان يتعرض لها العمل الجمعي آنذاك والضغوط التي كانت تمارس عليه بدءا من عملية تأسيس الجمعية وانتهاء بالنشاطات التي تقوم بها. ذلك أنه بعد صدور القانون المتعلق بالجمعيات سنة 1901، تم تأسيس بعض الجمعيات الفرنكفونية والمعربة الناشطة في مجال الحفاظ على الهوية الوطنية والثقافية للمجتمع الجزائري في شكل نوادي مثل "نادي الراشدية الذي تأسس في قسنطينة

سنة 1907، الجمعية الأخوية في معسكر، الجمعية التوفيقية في الجزائر العاصمة، نادي التقدم في عنابة⁶³، بل إنه وجدت ملامح تشكل للعمل الجماعي قبل هذا التاريخ من خلال تنظيمات جمعوية تنشط في ميادين مختلفة طلابية، رياضية، دينية واجتماعية.

ومع انطلاق ثورة التحرير الوطني عملت القيادة في «جبهة التحرير الوطني» على حث الجزائريين على الانخراط في العمل الجماعي المدعم للفعل التحرري وتفعيله من خلال تأسيس جمعيات خيرية ومهنية (كجمعية التجار والحرفيين) ونسوية وشبانية.

غير أن هذه الجمعيات أخذت تتلاشى وتراجع بعد الاستقلال بحجة انتفاء أسباب وجودها المرتبط بالحركة التحررية التي قاومت الاستعمار الفرنسي وقادت البلد إلى الاستقلال. وفي ظل هذا الوضع الجديد أصبحت الدولة - على مستوى الخطاب الرسمي - معنية بأداء الدور الرئيس في التنمية والتعبئة لها على المستوى المحلي والوطني، وكذا بتغطية مختلف حاجات المواطنين، فلم تظهر بذلك - في تقديرها - حاجة ماسة إلى وجود تنظيمات للمجتمع المدني أو منظمات وطنية توازي نشاطات الدولة أو تكملها، كما أن قوانين الدولة في فترة ما بعد الاستقلال مباشرة لم تكن - كما هو مشار إليه سابقا - تدعم فكرة تفعيل الحركة الجمعوية، بل إن ما بقي من الجمعيات التي تنشط رسميا خضعت بدورها للرقابة والإشراف من طرف هيئات الحزب الحاكم حتى لا تخرج عن توجهاته وإدارته، في مقابل أيضا الحيلولة دون تأسيس جمعيات جديدة مستقلة تنشط في المجالات الثقافية، العلمية، الفنية.. وتعتبر عن تطلعات المجتمع المدني. ومثل هذا الوضع المتسم بهيمنة السلطة - ممثلة في جهاز الحزب الواحد الحاكم - على نشاطات المجتمع المدني بمختلف مؤسساته في الجزائر أنتج في الواقع نوع من المشاركة الوهمية أو النفعية التي وظفت في سياق مناسبات وظروف معينة تفاعلت معها السلطة (تطبيق الثورة الزراعية في الأرياف، القيام بحملات تطوعية داخل الأحياء)، ومن دون الوقوف على أثر إيجابي لها فيما يخص المجتمع المدني وتطلعاته المتنوعة.

ولكن تتعين الإشارة من جهة أخرى إلى أن وضع الحركة الجمعوية بدأ يشهد تدرجيا في المقابل بعض المستجدات بعد أحداث أكتوبر 1988، حيث شهدت الجمعيات الجزائرية تناميا بفعالها، وما ترتب عنها من تطورات على المستوى السياسي والتنظيمي لشؤون البلد تمثلت بالأساس في التعددية الحزبية، وكذا في سن قانون 31/90 المتعلق بالجمعيات وشروط تأسيسها وعملها. وقد كانت - بمختلف أنماطها (وطنية / محلية) ومجالات اهتمامها ونشاطها - تضطلع من الناحية النظرية بنشاطات التضامن والتكافل الاجتماعي ومجابهة الأمية ومحاربة الفقر والأمراض والحفاظ على البيئة والحد من التفاوت الاجتماعي وتحقيق التنمية المحلية والوطنية عموما.

وبأكثر تفاصيل ممكنة يوضح الباحث «محمود بوسنة» تطور النسيج الجمعي في الجزائر، قبل وبعد صدور قانون 31/90، كما يلي:

الجدول رقم (1): يبين عدد الجمعيات الوطنية المعتمدة خلال الفترة
(1987-جويلية 2000)

السنة أو قبل	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	مج
عدد الجمعيات	6	12	81	152	136	96	64	72	75	12	4	2	37	16	765

- المصدر:- محمود، بوسنة، "الحركة الجموعية في الجزائر: نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية"، مجلة العلوم الإنسانية، ع. 17 (جوان 2002): ص 141.

يتضح جليا من المعطيات المتضمنة في الجدول أعلاه أن عدد الجمعيات الوطنية تحديدا والمعتمدة إلى غاية 1988 كان محدود جدا، ما يؤثر ذلك بشكل واضح على هيمنة عملية على الفضاء المجتمعي من قبل السلطة تحول دون تقدم حقيقي في اتجاه الديمقراطية التشاركية، وذلك بالنظر بالسياقات التاريخية لتشكل ونشاط المجتمع المدني خلال هذه الفترة والمشار إليها سابقا، ليشهد بعد ذلك دينامية وتناميا كبيرا بعد صدور قانون 31/90، حيث تم في حدود النصف الأول فقط من التسعينات (1990-1995) اعتماد ما يقدر بـ 595 جمعية وطنية؛ أي 77% من المجموع العام للجمعيات المعتمدة خلال الفترة المذكورة.

وفي سياق آخر يؤكد الباحث نفسه أيضا بأن التطور العددي للجمعيات في مختلف المجالات بعد أحداث أكتوبر 1988، قد انطبع بفترتين أساسيتين:

- الفترة الأولى (1990-1995): ولقد شهدت هذه الفترة اعتماد ما يقارب 595 جمعية وطنية، نصف عددها تقريبا (288 جمعية) تم اعتماده خلال السنتين الأوليتين منها، وكذا 2328 جمعية محلية تنشط في مختلف مجالات التنمية المجتمعية، ويرجع هذا النزوع الكبير نسبيا لتأسيس الجمعيات إلى الفراغ الذي كان يطبع ساحة النشاط الجمعي قبل صدور قانون 31/90 المتعلق بالجمعيات من جهة، وكذا إلى تطوع المواطنين في ظل المناخ العام الذي أعقب أحداث أكتوبر 1988 إلى المشاركة في تدبير أوضاعهم المجتمعية وحل مشكلاتهم المتنوعة من خلال جمعيات وتنظيمات مستقلة عن السلطة⁶⁴.

- الفترة الثانية (1995-2001): ولقد تميزت هذه الفترة بتراجع ملحوظ في حجم الجمعيات، نظرا لتغطية تلك المعتمدة سابقا - ولو على المستوى الرسمي - الفراغ في بعض ميادين النشاط الثقافية والمهنية والرياضية... من جهة، وبالأساس للتعقيدات الإدارية التي وضعت بشأن موضوع اعتماد الجمعيات، ولجوء السلطات العمومية لحل بعضها (ما يقارب 5000 جمعية في 1998) بمرر الخلل في إدارتها وانحرافها عن أداء النشاطات المخولة إليها⁶⁵.

إلى جانب هذا، وضمن السياق نفسه، يجدر الإلماع بشكل واضح أيضا إلى أن هذا الانحسار المسجل في النسيج الجمعوي أو التراجع في حجم الجمعيات وفي المشاركة الطوعية للحركة الجمعوية في التنمية المجتمعية يفسر من جانب آخر - بالإضافة إلى العوامل السالفة الذكر - بعدم توفر الجدية المطلوبة في تنفيذ البرامج المسطرة من طرف هذه الجمعيات، وكذا بقلة الاقتناع بالعمل الجمعوي وعدم انتشار وترسيخ ثقافة العمل التطوعي عند المواطنين الجزائريين عموما...، ولهذا فإن دور الجمعيات في المجتمع يكون يقتصر في الغالب على بعض النشاطات الظرفية أو المناسبة، إلى جانب طبع الحزب الواحد ثقافة في صفوف المجتمع تحمل "مخلفات خطيرة على طرق تصور الجزائريين وتفكيرهم، (ما يحد ذلك من التمثيل السليم للجمعيات وأهميتها في الإجابة عن سؤال التنمية)، حتى حينما يتعلق الأمر بجمعيات خيرية، بحيث توجه نشاطاتها وخطاباتها، وعلاقاتها بحسب توجيهات الحزب، ما يؤثر ذلك على العمل التطوعي"⁶⁶. وطبعاً يحدث هذا أيضا في ظل عدم اعتماد الجمعيات عموما لاستراتيجيات عمل جديدة في التعامل مع السلطة تنزع عنها صفة التبعية المالية والحزبية لنخبها، وانكفاء بعض مسيري الجمعيات على تحقيق الأغراض الشخصية والمنافع الضيقة⁶⁷، فضلا أيضا عن افتقارهم للتكوين القانوني الذي يساعد في أداء المهام المطلوبة، وضعف بنى الاستقبال الخاصة بمؤسسات المجتمع المدني، ما عرقل ذلك كل جهود تفعيل السياسات العمومية، وأخل بالتزامات المقطوعة تجاه المواطنين، عبر تحسيد وتطوير المشاريع التنموية، ومن ضمنها الصحية.

3.3 الجمعيات الناشطة في الحقل الثقافي الصحي كإنساق مفتوحة على المحيط الاجتماعي: أنموذج تجربة جزائرية

هناك إجماع بين الباحثين المتخصصين والأكاديميين في شتى حقول المعرفة العلمية، وخصوصا العلوم الإنسانية، على أن سؤال علاقة المجتمع المدني بالتنمية الصحية للمجتمع قد تغدى من لحظة التحول الاستراتيجية الكبرى التي طبعت مضمون خطاب المجتمع السياسي الدولي، وبالضبط من ارتباط قضية التنمية بالانشغالات الكبرى للإنسانية وبأوليات من ضمنها تحسين جودة الرعاية الصحية العمومية وطرق تقديم الخدمات الصحية.

ولا شك أن ذلك يتحقق بتكامل وظيفي وتعاون وتعايش تفاعلي حقيقي بين الفاعل الرسمي (الحكومة) والفاعل المدني في هذا الشأن. وتعد في هذا الصدد الجمعيات الناشطة في الحقل الثقافي الصحي كأنساق اجتماعية مفتوحة على المحيط الاجتماعي نطا من أنماط المشاركة الاجتماعية في التنمية، ونموذجاً لأخذ المجتمع زمام المبادرة في حل مشكلاته التنموية، لاسيما الصحية منها دون الاعتماد الكلي على ما تبذله الدولة في هذا المجال. ذلك أن الحكومة تنطلق أولاً في تأمين الخدمات للمواطنين في مختلف المجالات على المستوى الوطني، وحينما ينتهي دورها هذا يبدأ دور الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى في سد النقص الحاصل في هذا المجال، وذلك بمحاولة تطوير التغطية الصحية الشاملة والتكفل الاستعجالي بصحة المرضى المصابين بأمراض مستعصية ومزمنة ورفع مستوى الخدمات القائمة، ولفت انتباه الحكومة في الوقت نفسه إلى ضرورة تحسينها إذا كان ذلك في متناولها، وهذا ما عبر عنه الباحث «جراي gray» بالجهود المتوازاة والعلاقة التعاونية والتشاركية المنتظرة بين جمعيات ومنظمات المجتمع المدني من جهة والحكومة من جهة أخرى⁶⁸، فضلاً عن تبني «سياسات القرب» من أفراد المجتمع للتوعية بالأمراض المستعصية كأمراض السرطان والسكري والكلى، وتعزيز عمليات التشبيك والتعاون بين فواعل المجتمع المدني وتبادل الخبرات والتجارب من أجل تحقيق تلك الأهداف المتوخاة.

وفي سياق التأكيد على أهمية نشاط منظمات المجتمع المدني - أو الجمعيات الناشطة في الحقل الثقافي الصحي كأنساق اجتماعية مفتوحة على المحيط الاجتماعي - صرحت «مارغرت تشان» المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية بمناسبة يوم الصحة العالمي سنة 2007 بأنه: " نظراً للتعقيد المتزايد للتحديات الصحية والأمن، فالاستجابة المطلوبة لا تتعلق بالحكومات فقط، ولكن أيضاً بالمنظمات الدولية والمجتمع المدني ومجتمع الأعمال، وإدراكاً لهذا فمنظمة الصحة العالمية، بهدفها جعل العالم أكثر أمناً، تعمل في تعاون وثيق مع جميع الأطراف المعنية"⁶⁹. كما نجد «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» يصف أيضاً منظمات المجتمع المدني بأنها: "في طليعة برامج الوقاية والرعاية والدعم، لاسيما في صفوف السكان الأكثر ضعفاً والتي يصعب الوصول إليها"⁷⁰.

وقد أصبحت هذه المنظمات تشكل مجموعات ضغط قوية بانتهاج أساليب متعددة منها: الضغط والدعوة إلى تعزيز التغطية الصحية الشاملة أو التفاوض وتمثيل حقوق المرضى (السكري، السرطان، الكبد ..) في عملية انفتاح على الانشغالات الحقيقية في المحيط الاجتماعي الذي تنشط فيه، وهي تتنوع كذلك في تناولها للمسائل الصحية تحت مسميات متعددة أبرزها: (جمعيات التوعية والتثقيف الصحي، جمعيات حقوقية صحية، مستشفيات ومراكز صحية غير هادفة للربح، جمعيات مكافحة المخدرات، الروابط

والنقابات المهنية والصحية، جمعيات حماية المستهلك، جمعيات التغذية، جمعيات البيئة ذات العلاقة بالصحة، مراكز بحوث صحية... إلخ). وتلعب هذه المنظمات الصحية أدواراً مهمة في المجال الصحي، فالبعض منها يشتغل في التوعية والتثقيف الصحي، والبعض الآخر يعمل على تقديم خدمات صحية، كما نجد البعض منها ينشط في المجال الحقوقي الدفاعي بالعمل على الدفاع عن حقوق المرضى وأصواتهم لضمان الحقوق الصحية وتعزيز المساواة⁷¹.

وفي الحالة الجزائرية، يمكن التذكير بأن الدولة قد تبنت في جميع دساتيرها الحق في إنشاء الجمعيات، بما فيها تلك الناشطة في الحقل الثقافي الصحي. وقد سعى المشرع من خلال القوانين المختلفة المنظمة لنشاط الجمعيات تكريس هذا الحق الذي يدخل ضمن بنود العديد من الاتفاقيات الدولية التي وقعت الجزائر عليها، فظهرت الجمعيات مع نهاية الثمانينات بظهور القانون المتعلق بالجمعيات في جويلية 1987، والذي كان أول خطوة في طريق فتح المجال أمام تأسيس الجمعيات بنوع من الحرية. وشهدت - كما تمت الإشارة إلى ذلك من قبل - القوانين المتعلقة بالجمعيات تطورات كبيرة بعد الانفتاح السياسي الذي عرفته البلاد في أعقاب إقرار دستور 1989، والذي تلاه صدور قانون 31/90 المتعلق بالجمعيات، ثم القانون العضوي 06/12 المتعلق بالجمعيات المؤرخ في 12 جانفي 2012، والذي عرف الجمعية ورسم لها هدفها العام في التثقيف والتوعية والتحسيس وترقية الأنشطة لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والحيوي والإنساني⁷².

واشترط هذا القانون (06/12) جملة من الشروط وردت في عدة مواد تتعلق بعملية تأسيس واشتغال الجمعيات، ومن بينها الجمعيات الناشطة في الحقل الثقافي الصحي، وتعني هذه الشروط بمهاية وخصوصية الأشخاص الطبيعيين (المادتان 4 و 5)، وبمسألة توفر النصاب في الأعضاء المؤسسين للجمعية (المادة 6)، وبضوابط النشاط وعلاقتها (المادتان 12 و 13)، فضلاً عن الإجراءات القانونية الواجب توافرها في عملية التأسيس؛ بدأ بانعقاد الجمعية العامة من قبل كل الأعضاء المؤسسين، حيث تكون مسجلة في محضر اجتماع يجره محضر قضائي، ليتم بعد ذلك مناقشة قانونها الأساسي والمصادقة عليه بكل محاوره الأساسية (المادتان 27)، وبعد ذلك يودع بصورة قانونية وإلى الجهة المعنية بالضبط التصريح بإنشاء الجمعية من طرف الهيئة التنفيذية للجمعية ممثلة في شخص رئيس الجمعية أو ممثله المؤهل قانوناً (المادة 8). والملاحظ في هذا السياق أنه في حال عدم رد الإدارة عند انقضاء الآجال المحددة قانوناً يُعد ذلك اعتماداً للجمعية المعنية، ويتوجب على إثره تسليم وصل تسجيل للجمعية (المادة 11)، لتشريع يعد ذلك في النشاط في المحيط الاجتماعي الذي تتواجد فيه، وأداء الدور المنتظر منها في الإسهام بكيفية ملموسة وفعالة في الجهود

التنموي، عبر المشاركة في إعداد وتنفيذ وتقييم وتفعيل السياسات العمومية وتدبير الشأن العام في السياق المحلي والوطني، وهي الحال التي تنطبق بكل تأكيد أيضا على الجمعيات الناشطة في الحقل الثقافي الصحي. وهكذا، يتضح من كل ما سبق - ولا سيما من زاوية التحليلين البنائي الوظيفي والنسق الاجتماعي المفتوح، وبما يتضمنه من تفسير لطبيعة التفاعلات داخل التنظيميات ومعوقاتها - أن الجمعيات الناشطة في الحقل الثقافي الصحي تُعد من هذا المنطلق أنساق اجتماعية فرعية مفتوحة على المحيط العام الخارجي (عبر مختلف نشاطات التوعية التي تقوم بها كالمحاضرات والندوات والمسابقات الثقافية، وكذا الخدمات الخيرية وغيرها)، حيث تدخل معه في عملية تفاعل وتأثير متبادل بفضل ما تملكه من إمكانيات فكرية ومادية وقدرات تسمح لها بتطوير استراتيجيات تجعل من القضايا المتعلقة بالسلامة والصحة العامة لأفراد المجتمع رهان مستقبلي، وذلك من خلال المساهمة بأدوار هامة في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية الشاملة والقطاعية في مجال الصحة وتطويرها وفق الرؤية الجديدة⁷³ عبر ضمان حصول جميع الأشخاص على الخدمات الوقائية والعلاجية والتأهيلية، وإشراك المواطنين في تنشيط الحياة العامة، وفي التوعية الصحية بالأمراض المستعصية مثل السرطان على سبيل المثال لا الحصر، ومن على رأس أنواعه مرض سرطان الثدي، باعتباره أحد مهددات حياة المرأة ليس فقط لخطورته وصعوبة الشفاء منه، ولكن لزيادة معدلات الإصابة به باستمرار، حتى أنه أضحي يأتي بالترتيب الأول بين أكثر أنواع السرطان شيوعاً، عالمياً وإقليمياً ومحلياً. ذلك أنه وفقاً لمنظمة الصحة العالمية فإن هذا النوع من أمراض السرطان يعتبر الأكثر انتشاراً بين النساء في العالم، حيث تم تسجيل على سبيل المثال ما يقارب (1.67 مليون) حالة جديدة عام 2012، وذلك بما نسبته (25 %) من جميع السرطانات لدى النساء على مستوى العالم، فيما تشهد الجزائر التي يمثل فيها سرطان الثدي ما نسبته (40 %) من بين جميع أنواع السرطان لدى النساء تسجيل (11000) حالة جديدة سنوياً⁷⁴، وهو أمر يتطلب تجنيد مختلف القوى والفواعل الاجتماعية، ومن ضمنها الجمعيات الناشطة في الحقل الثقافي الصحي من أجل المساهمة في التوعية الصحية بهذا المرض بالتزام أقصى معايير السلامة الصحية واتباع السلوكات الوقائية، وكذا ضمان حصول النساء المصابات بهذا المرض على الخدمات الوقائية والعلاجية والتأهيلية الضرورية، وبالتالي مساعدتهن على تجاوز بعض الصعوبات أو المعوقات عبر توفير الظروف الملائمة لتقديم خدمات صحية جيدة تليق بكرامتهن وتلبي حاجتهن الصحية بالجودة المطلوبة.

4. خاتمة:

بناء على مجمل المعطيات والتحليلات السابقة، المرتكزة على المنظور السوسيو -سياسي كخلفية للتحليل والتفسير - يمكن استخلاص عدد من الاستنتاجات الهامة في شأن أهم القضايا المثارة في هذه المساهمة العلمية في حدود المجال المتاح لها، وذلك على النحو التالي:

- يجدر الإلماع باستمولوجيا ومنهجيا بالأساس إلى أن ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر تفهم وتحلل في الوقت نفسه - من زاوية سوسبولوجيا الواقع والنقد والمساءلة والقراءة الجريئة للمجتمع وتضاريسه - في سياق العلاقة مع الدولة والمجتمع، وتفسر مشروعية وجوده في إطار تصور السلطة القائمة، سواء اتخذ هذا الاعتراف صفة الشريك، أو الطرف غير المرغوب فيه.

فالصفة المميزة لهذا المجتمع كشريك أساس للهيئات الحكومية وال رسمية في تحقيق التنمية المجتمعية وتلبية احتياجات الساكنة، وتعبير عن حق الأفراد المواطنين - باختلاف مستوياتهم ومواقعهم الاجتماعية- في الإسهام في التخطيط لاحتياجاتهم والمشاركة بخبراتهم ومهاراتهم ومجهوداتهم الذاتية ومختلف مواردهم من أجل تحسين أوضاعهم المجتمعية، جعلته في توتر دائم مع السلطة التي تعتمد التقييد والوصاية الفوقية، ونقل ريعها إلى النسيج الاجتماعي المشكل من مؤسسات المجتمع المدني الداعم لها والمتحرك في فلكها (ونقصد هنا الاحتياطي السياسي والتقنوقراطي المدعوم من قبل الأجهزة السلطوية)، وذلك في مسعى تنظيم مختلف مناحي الحياة والتحكم الفوقي فيها بما ينسجم ومفهوم الهندسة الاجتماعية والمقاربة التقنية لقضايا التنمية المجتمعية باسم المصالح العامة، التي تعد المدخل والبوابة المثلى لتكريس وترسيخ البعد الوصائي على المجتمع المدني ومصادرة حق دمقرطة النقاش العمومي حول مختلف القضايا، ومن ضمنها القضايا المتعلقة بالسلامة والصحة العامة لأفراد المجتمع.

- إن مراجعة تجربة مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر تحديدا، منذ تأسيسها وتشكلها وخلال تاريخ نشاطها الفعلي وظروف اشتغالها، تؤشر على أن القرار العمومي في الجزائر والمقاربة المعلن عنها من قبل السلطة بإعطاء الفاعل الاجتماعي غير الحكومي (الفاعل الجمعي) دورا أساسيا في المساهمة بكيفية ملموسة وفعالة في الجهود التنموية، وذلك من خلال المشاركة في إعداد وتنفيذ وتقييم وتفعيل السياسات العمومية وتدبير الشأن العام جنبا إلى جنب مع الهيئات الرسمية، ظل مهمة موقوفة التفعيل في ظل ضعف مأسسة حقيقية في الاشتغال، ومعوقات وظيفية ذاتية وموضوعية/داخلية وخارجية واجهت الفاعل الجمعي، وجعلت الجسم الجمعي جسما تشوبه اختلالات عميقة على صعيد الفهم والممارسة والدور، ما يحيله إلى نسق اجتماعي غير منفتح وغير متفاعل بالشكل الكافي والمأمول (نظريا/رسميا) مع محيطه المجتمعي.

5. الهوامش:

- 1- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق درويش الجويدي، ط 2. (بيروت: المكتبة العصرية، 2000)، ص 46.
- 2- المختار المراس، "القبيلة والدورة العصبية: قراءة في التحليل الخلدوني للمجتمع القروي المغاربي"، مجلة المستقبل العربي، ع. 51 (ماي 1983): ص 65.
- 3- عبد الحميد الأنصاري، "نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني"، مجلة المستقبل العربي، ع. 172 (أكتوبر 2001): ص 101.
- 4- عبد الله عبد الحميد الخطيب، العمل الجماعي التطوعي (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008)، ص 8.
- 5- نزيهة، خليل، معوقات العمل التطوعي في المجتمع المدني - دراسة ميدانية للجمعيات الخيرية بمدينة بسكرة. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم في علم اجتماع التنمية غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، السنة الجامعية 2015-2016، ص 194.
- 6- المرجع نفسه: ص ص 44-45.
- 7- حسن علي، خفاجي، الخدمة الاجتماعية (جدة: شركة المدينة المنورة، 1975)، ص 56.
- 8- المرجع نفسه، ص 56.
- 9- محروس محمود خليفة، وإبراهيم بيومي مرعي، اتجاهات الرعاية الاجتماعية ومداخلها المهنية (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1983)، ص ص 34 - 35.
- 10- القرآن الكريم. المائدة: 2.
- 11- ، ، البقرة: 184.
- 12- ، ، الزلزلة: 7.
- 13- أحمد مبشر جالو، قيمة العمل في الإسلام وفي الفكر الوضعي المعاصر؛ دراسة تأصيلية نقدية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الثقافة الإسلامية، قسم الثقافة الإسلامية، كلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السنة الجامعية 2001-2002، ص 4.
- 14- جار الله، زهدي، مختارات من الحديث النبوي الشريف (الجزائر: دار الآفاق، 1990)، ص 129.
- 15- عبد الله عبد الحميد، الخطيب، العمل الجماعي التطوعي، مرجع سابق، ص 11.
- 16- موسى لحرش، "المجتمع المدني كفاعل أساس في دعم التنمية الملائمة بيئياً"، مجلة البحوث والدراسات الانسانية، ع. 2 (فيفري 2008): ص 123.
- 17- حميد، محمد القطامي، "تجربة العمل التطوعي في دولة الإمارات العربية المتحدة"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع: إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة (الشارقة: دولة الإمارات العربية المتحدة، 18-17 ديسمبر، 2002).

- 18- خالد جاسم إبراهيم حسن الحوسني، الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة - جمعيات النفع العام دراسة حالة، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، شعبة: العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط - الأردن، السنة الجامعية 2012-2013، ص 94.
- 19- حميد، محمد القطامي، "تجربة العمل التطوعي في دولة الإمارات العربية المتحدة"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع: إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة، مرجع سابق.
- 20- صالح، حمد التويجري، "تفعيل العمل التطوعي"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع: إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة (الشارقة: دولة الإمارات العربية المتحدة، 17-18 ديسمبر، 2002).
- 21- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية. (طبع نيويورك، 1998)، ص 4.
- 22 - روبرت لي وآخرون، تقرير حالة التطوع في العالم للعام: قيم عالمية من أجل الرفاه العالمي (المملكة المتحدة: مكتب المسقة التنفيذية، برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، 2011)، ص 7.
- 23- فوزاد، عبد الحميد الهيثي، "تقرير عن مؤتمر الدور التكاملي للمنظمات غير الحكومية والحكومية الدولية في التنمية المستدامة"، مجلة التعاون، ع. 56 (ديسمبر 2002): ص ص 269-270.
- 24- مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض، "دور القطاع الخاص في تنمية وتطوير العمل التطوعي - إدارة خدمة المجتمع بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض أمودجا"، ورقة عمل مقدمة إلى: المؤتمر الرابع لجمعية المتطوعين (الشارقة: دولة الإمارات العربية المتحدة، 23 - 24 مارس، 2003): ص 7. متوفر على الرابط التالي:
<https://view.officeapps.live.com/op/view.aspx?src=https%3A%2F%2Fiepedia.com%2Farchive%2Fwp-content%2Fuploads%2F2010%2F03%2Fccc.doc&wdOrigin=BROWSELINK>
(تاريخ تصفح الموقع: 2024/09/21)
- 25- جهيدة، شاوش إخوان، المجتمع المدني والتنمية المحلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، السنة الجامعية 2003-2004، ص 84.
- 26- حميد، محمد القطامي، "تجربة العمل التطوعي في دولة الإمارات العربية المتحدة"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع: إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة، مرجع سابق.
- 27- كمال منصوري، "المنظمات غير الحكومية ودورها في عوالة النشاط الخيري والتطوعي"، مجلة العلوم الإنسانية (مجلة إلكترونية شهرية) ع. 30 (سبتمبر 2006): ص ص 01-16. متوفر على الرابط التالي:
<https://view.officeapps.live.com/op/view.aspx?src=https%3A%2F%2Fiepedia.com%2Farchive%2Fwp-content%2Fuploads%2F2010%2F03%2Fbbb4.doc&wdOrigin=BROWSELINK>
(تاريخ تصفح الموقع: 2024/09/12).

- 28- فاطمة بن يحيى، وعمر طعام، "واقع الحركة الجموعية في المجتمع الجزائري"، مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية، ع. 11 (جوان 2015): ص 204.
- 29- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984)، ص 167.
- 30- أبو القاسم، سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998)، ج 5: ص 203.
- 31- المرجع نفسه، ص 314.
- 32- جهيدة، شاوش اخوان، واقع المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعية مدينة بسكرة أمودجا، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع غير منشورة، تخصص: علم اجتماع التنمية، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، السنة الجامعية 2014-2015، ص 97.
- 33- محمد إبراهيم، صالحى، "التحديث وإعادة الأقلدة من خلال الحقلين الجموعي والسياسي-منطقة القبائل نموذجاً"، نقله إلى العربية محمد غانم، مجلة إنسانيات (المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية)، ع. 8 (ماي -أوت 1999): ص 28.
- 34- عمر، دراس، "الظاهرة الجموعية في ظل الاصلاحات الجارية في الجزائر: واقع وآفاق"، مجلة إنسانيات (المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية)، ع. 28 (أفريل - جوان 2005): ص 25.
- 35- بوجمعة، غشير، "الإطار التنظيمي للجمعيات في الجزائر"، ندوة المبادرة العربية من أجل حرية الجمعيات (عمان، 10-9 ماي 1999).
- 36- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني (الجزائر، طبع وزارة الإعلام والثقافة، 1976)، ص 68.
- 37- فتيحة أوهائية، "الإطار التنظيمي للجمعيات الجزائرية في ظل التغيرات السياسية الكبرى"، مداخلة مقدمة في المنتدى الوطني الرابع حول: المؤسسات المجتمعية وتحديات التغيرات الكبرى في المجتمع الجزائري (قسم علم الاجتماع، كلية الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار - عنابة: الجزائر، 16-17 ماي، 2004)، ص 2-3.
- 38- موسى لحرش، "إشكالية المناطق الحضرية المتخلفة في المجتمعات النامية: المجتمع الجزائري أمودجا"، مجلة شؤون اجتماعية، م. 29، ع. 113، (فيفري 2012): ص 174.
- 39- المرجع نفسه، ص 2-3.
- 40- بوجمعة، غشير، "الإطار التنظيمي للجمعيات في الجزائر"، ندوة المبادرة العربية من أجل حرية الجمعيات، مرجع سابق، المكان نفسه.
- 41- العياشي عنصر، سوسولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر (القاهرة، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص 9.
- 42- بوجمعة، غشير، "الإطار التنظيمي للجمعيات في الجزائر"، ندوة المبادرة العربية من أجل حرية الجمعيات، مرجع سابق، المكان نفسه.

- 43- لبندة نصيب، الدور الاجتماعي لمؤسسات المجتمع المدني؛ جمعيات مدينة عنابة نموذجاً، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، تخصص: تنمية وتسيير الموارد البشرية، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2001-2002، ص 78.
- 44- أيمن إبراهيم، الدسوقي، "المجتمع المدني في الجزائر"، مجلة المستقبل العربي، ع. 259 (سبتمبر 2000): ص 66-68.
- 45- المرجع نفسه، ص 68.
- 46- لبندة نصيب، الدور الاجتماعي لمؤسسات المجتمع المدني؛ جمعيات مدينة عنابة نموذجاً، مرجع سابق، ص 78.
- 47- أيمن إبراهيم، الدسوقي، "المجتمع المدني في الجزائر"، مجلة المستقبل العربي، مرجع سابق، ص 69.
- 48- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية: قانون 90-31 المتعلق بالجمعيات، ع. 53، (الجزائر، 4 ديسمبر 1990).
- 49- محمود، بوسنة، "الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية"، مجلة العلوم الإنسانية، ع. 17 (جوان 2002): ص 138.
- 50- العياشي عنصر، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر. مرجع سابق، ص 9.
- 51- علي الكنز، وعبد الناصر جابي، "الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة"، مجلة المستقبل العربي، ع. 183 (ماي 1994): ص 25.
- 52- محمود، بوسنة، "الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية"، مجلة العلوم الإنسانية، مرجع سابق، ص 139.
- 53- المرجع نفسه، ص 136.
- 54- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية: دستور 1996 (المعدل)، ع. 76، (الجزائر، 8 ديسمبر 1996): الباب الأول (المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري)، الفصل الرابع (الحقوق والحريات)، المادة 43. متوفر على الرابط التالي:
- <http://www.wipo.int/edocs/laws/ar/dz/dz018ar.pdf> (تاريخ تصفح الموقع: 2024/10/07)
- 55- عمر، دراس، "الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر: واقع وآفاق"، مجلة إنسانيات (المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية)، مرجع سابق، ص 24.
- 56- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الحياة الجمعوية والسياسية (2019). الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمران. متوفر على الرابط التالي: <https://www.interieur.gov.dz> (تاريخ تصفح الموقع: 2021/01/08).
- 57 - الطيب بلوصيف، المجتمع المدني والدولة: دراسة سوسيو -سياسية؛ الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر -باتنة، السنة الجامعية 2012-2013، ص 213.

- 58- أنظر في هذا الصدد النص الكامل للقانون 06/12:
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية: قانون 12-06 المتعلق بالجمعيات، ع. 2، (الجزائر، 15 جانفي 2012).
- 59- المرجع نفسه، المادة 2، ص 33.
- 60- المرجع نفسه، ص ص 39-40.
- 61- المرجع نفسه، ص ص 40-41.
- 62- بن ناصر بوطيب، "النظام القانوني للجمعيات في الجزائر - قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع. 10، (جانفي 2014): ص 263.
- 63- Djmil, Aissani, "Historique et Evolution du Mouvement Associatif en Algérie," Actes du colloque sur: Le mouvement associatif à caractère culturel (Complexe Sportif De Proximité D'ou ZELL AGUEN: Alger, 1er février, 2001).
- 64- محمود، بوسنة، "الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية"، مجلة العلوم الإنسانية، مرجع سابق، ص 141.
- 65- فتيحة أوهائية، "الإطار التنظيمي للجمعيات الجزائرية في ظل التغيرات السياسية الكبرى"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الرابع حول: المؤسسات المجتمعية وتحديات التغيرات الكبرى في المجتمع الجزائري، مرجع سابق، ص 8.
- 66- المرجع نفسه، ص 8.
- 67- المرجع نفسه: المكان نفسه (ص 8).
- 68- إبراهيم، عبد الهادي المليحي، تنظيم المجتمع: مداخل نظرية ورؤية واقعية (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001)، ص ص 79-87.
- 69- محمد حفاف، دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الإنسانية -مطلع الألفية، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران -وهران، السنة الجامعية 2016-2017، ص 97.
- 70- المرجع نفسه، ص ص 97-101.
- 71- المرجع نفسه، المكان نفسه (ص ص 97-101).
- 72- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية: قانون 12-06 المتعلق بالجمعيات، المادة 2، مرجع سابق، ص 33.
- 73- مشري مرسى، "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر؛ واقع وتحديات (المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آليات تفعيله)"، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر (كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف: الجزائر، 16-17 ديسمبر، 2008). متوفر على الرابط التالي:
http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_17.pdf
 تاريخ تصفح الموقع: 2014/02/23.
- 74- République Algérienne Démocratique et Populaire, Comité National Chargé du Suivi de la Lutte contre le Cancer, "Plan national de cancer: nouvelle vision stratégique

centrée sur le malade 2015-2019,” (ANDS: Alger, octobre 2014), p 58. Disponible sur le lien:

https://extranet.who.int/ncdccs/Data/DZA_B5_plan_national_cancer.pdf

(Site Web consulté le: 03 /11/ 2024).

6. قائمة المراجع:

- القرآن الكريم (برواية ورش عن نافع)، البقرة: 184 و177، المائدة: 2، الزلزلة: 7، (الجزائر، طبع المؤسسة بالوطنية للفنون المطبعية، 1994).

أولا: باللغة العربية:

- أوهابية فتيحة. "الإطار التنظيمي للجمعيات الجزائرية في ظل التغيرات السياسية الكبرى." مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الرابع حول: المؤسسات المجتمعية وتحديات التغيرات الكبرى في المجتمع الجزائري. قسم علم الاجتماع، كلية الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار - عنابة: الجزائر، 16-17 ماي، 2004.

- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية. طبع نيويورك، 1998.

- الأنصاري، عبد الحميد. "نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني." مجلة المستقبل العربي، ع. 172 (أكتوبر 2001).

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الحياة الجموعية والسياسية (2019). الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمران. متوفر على الرابط التالي: <https://www.interieur.gov.dz>

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية: قانون 12-06 المتعلق بالجمعيات. ع. 2، الجزائر: 15 جانفي 2012.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية: دستور 1996 (المعدل). ع. 76، الجزائر: 8 ديسمبر 1996. متوفر على الرابط التالي: <http://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/ar/dz/dz018ar.pdf>

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية: قانون 90-31 المتعلق بالجمعيات. ع. 53، الجزائر: 4 ديسمبر 1990.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الميثاق الوطني. الجزائر: طبع وزارة الإعلام والثقافة، 1976.

- الحوسني، خالد جاسم إبراهيم حسن. الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة - جمعيات النفع العام دراسة حالة. رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، شعبة: العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط - الأردن، السنة الجامعية 2012-2013.

- الخطيب، عبد الله عبد الحميد. العمل الجماعي التطوعي. القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008.

- الدسوقي، أيمن إبراهيم. "المجتمع المدني في الجزائر." مجلة المستقبل العربي، ع. 259 (سبتمبر 2000).

- العياشي، عنصر. **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر**. القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.
- الكنز علي، وجابي عبد الناصر. "الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة." **مجلة المستقبل العربي**، ع. 183 (ماي 1994).
- الهراس، المختار. "القبيلة والدورة العصبية: قراءة في التحليل الخلدوني للمجتمع القروي المغاربي." **مجلة المستقبل العربي**، ع. 51 (ماي 1983).
- الهيثي، فوزاد عبد الحميد. "تقرير عن مؤتمر الدور التكاملية للمنظمات غير الحكومية والحكومية الدولية في التنمية المستدامة." **مجلة التعاون**، ع. 56 (ديسمبر 2002).
- بلوصيف، الطيب. **المجتمع المدني والدولة: دراسة سوسيو-سياسية؛ الجزائر**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر -باتنة، السنة الجامعية 2012-2013.
- بن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. **مقدمة ابن خلدون**. تحقيق درويش الجويدي. ط 2. بيروت: المكتبة العصرية، 2000.
- بن يحيى فاطمة، وطعام عمر. "واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري." **مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية**، ع. 11 (جوان 2015).
- بوسنة، محمود. "الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية." **مجلة العلوم الإنسانية**، ع. 17 (جوان 2002).
- بوطيب، بن ناصر. "النظام القانوني للجمعيات في الجزائر - قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12." **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ع. 10، (جانفي 2014).
- توفيق المدني، أحمد. **كتاب الجزائر**. المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.
- حفاف، محمد. **دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الإنسانية -مطلع الألفية**. رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران -وهران، السنة الجامعية 2016-2017.
- حمد التويجري، صالح. "تفعيل العمل التطوعي." ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع: **إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة**. الشارقة: دولة الإمارات العربية المتحدة، 17-18 ديسمبر، 2002.
- خفاجي، حسن علي. **الخدمة الاجتماعية**. جدة: شركة المدينة المنورة، 1975.
- خليل، نزيهة. **معوقات العمل التطوعي في المجتمع المدني - دراسة ميدانية للجمعيات الخيرية بمدينة بسكرة**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم في علم اجتماع التنمية غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر -بسكرة، السنة الجامعية 2015-2016.
- خليفة محروس محمود، ومرعي إبراهيم بيومي. **اتجاهات الرعاية الاجتماعية ومداخلها المهنية**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1983.

- دراس، عمر. "الظاهرة الجموعية في ظل الاصلاحات الجارية في الجزائر: واقع وآفاق". مجلة إنسانيات (المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية)، ع. 28 (أفريل - جوان 2005).
- زهدي، جار الله. مختارات من الحديث النبوي الشريف. الجزائر: دار الآفاق، (1990).
- سعد الله، أبو القاسم. تاريخ الجزائر الثقافي. ج 5. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998.
- شاوش اخوان جهيدة. واقع المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعية بمدينة بسكرة أمودجا. أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع غير منشورة، تخصص: علم اجتماع التنمية، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، السنة الجامعية 2014-2015.
- شاوش إخوان، جهيدة. المجتمع المدني والتنمية المحلية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، السنة الجامعية 2003-2004.
- صالح، محمد إبراهيم. "التحديث وإعادة الأقدلة من خلال الحقلين الجموعي والسياسي - منطقة القبائل نموذجاً". نقله إلى العربية محمد غانم، مجلة إنسانيات (المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية)، ع. 8 (ماي - أوت 1999).
- عبد الهادي المليجي، إبراهيم. تنظيم المجتمع: مداخل نظرية ورؤية واقعية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001.
- غشير، بوجمة. "الإطار التنظيمي للجمعيات في الجزائر". ندوة المبادرة العربية من أجل حرية الجمعيات. عمان، 9-10 ماي 1999.
- لحرش، موسى. "إشكالية المناطق الحضرية المتخلفة في المجتمعات النامية: المجتمع الجزائري أمودجا". مجلة شؤون اجتماعية، م. 29، ع. 113، (فيفري 2012).
- ، . "المجتمع المدني كفاعل أساس في دعم التنمية الملائمة بيئياً". مجلة البحوث والدراسات الانسانية، ع. 2 (فيفري 2008).
- لي روبرت وآخرون. تقرير حالة التطوع في العالم للعام: قيم عالمية من أجل الرفاه العالمي. المملكة المتحدة: مكتب المنسقة التنفيذية، برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، 2011.
- مبشر جالو، أحمد. قيمة العمل في الإسلام وفي الفكر الوضعي المعاصر؛ دراسة تأصيلية نقدية. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الثقافة الإسلامية، قسم الثقافة الإسلامية، كلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السنة الجامعية 2001-2002.
- محمد القطامي، حميد. "تجربة العمل التطوعي في دولة الإمارات العربية المتحدة". ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع: إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة. الشارقة: دولة الإمارات العربية المتحدة، 17-18 ديسمبر، 2002.

- مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض. "دور القطاع الخاص في تنمية وتطوير العمل التطوعي- إدارة خدمة المجتمع بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض أنموذجا". ورقة عمل مقدمة إلى: المؤتمر الرابع لجمعية المتطوعين. الشارقة: دولة الإمارات العربية المتحدة، 23 - 24 مارس، 2003. متوفر على الرابط التالي:

<https://view.officeapps.live.com/op/view.aspx?src=https%3A%2F%2Fiepdfedia.com%2Farchive%2Fwp-content%2Fuploads%2F2010%2F03%2Fccc.doc&wdOrigin=BROWSELINK>
(تاريخ تصفح الموقع: 2024/09/21)

- مرسي، مشري. "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر؛ واقع وتحديات (المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آليات تفعيله)". مداخلة مقدمة ضمن ملتقى: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر. كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف: الجزائر، 16-17 ديسمبر، 2008. متوفر على الرابط التالي:

http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_17.pdf

- منصوري، كمال. "المنظمات غير الحكومية ودورها في عوامة النشاط الخيري والتطوعي". مجلة العلوم الإنسانية (مجلة إلكترونية شهرية) ع. 30 (سبتمبر 2006). متوفر على الرابط التالي:

<https://view.officeapps.live.com/op/view.aspx?src=https%3A%2F%2Fiepdfedia.com%2Farchive%2Fwp-content%2Fuploads%2F2010%2F03%2Fbbb4.doc&wdOrigin=BROWSELINK>

- نصيب، ليندة. الدور الاجتماعي لمؤسسات المجتمع المدني؛ جمعيات مدينة عنابة نموذجاً. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، تخصص: تنمية وتسيير الموارد البشرية، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2001-2002.

ثانياً: باللغة الأجنبية:

- Aissani, Djmil, "Historique et Evolution du Mouvement Associatif en Algérie." Actes du colloque sur: Le mouvement associatif à caractère culturel. Complexe Sportif De Proximité D'ou ZELL AGUEN: Alger, 1er février, 2001.

- République Algérienne Démocratique et Populaire, Comité National Chargé du Suivi de la Lutte contre le Cancer. "Plan national de cancer: nouvelle vision stratégique centrée sur le malade 2015-2019," ANDS: Alger, octobre 2014. Disponible sur le lien:

https://extranet.who.int/ncdccs/Data/DZA_B5_plan_national_cancer.pdf.